الشفاعة
في الفكر الإسلامي

دكتوره
منال سمير الرافعي
أستاذ مساعد بقسم العقيدة والفلسفة

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

تعد الأمور الغيبية من السمعيات التي لا يستطيع العقل معرفة حقيقتها، وإنما يكون طريق ثبوتها القرآن الكريم والسنة الصحيحة، وليس في مقدور العقل الاستقلال بإدراكها ما لم يرد من الشرع ما يثبتها ويوضحها، وإن كان العقل لا ينكرها.

وعلى الرغم من ذلك فقد شغل الفكر الإسلامي بهذه الأمور الغيبية محاولًا الوصول إلى معرفة كنهها وحقيقتها وتفسيرها علمًا بأنها تخرج عن نطاق العقل الإنساني لأنها غيب محجوب من شئون الآخرة لا يستطيع العقل أن يحيط بأسرارها ولا مجال للعقل لإثباتها، ويجب الإيمان بها وتصديقها كما جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

ولعل من الأمور الغيبية التي كثر حولها الخلاف والنقاش بين العلماء والمفكرين المسلمين موضوع الشفاعة ولمن تكون في يوم القيامة حين يقوم الناس فيه لرب العالمين للسؤال والحساب والثواب والعقاب، ذلك اليوم الذي يقضيه الخلائق في الحشر ويشتد بهم الهول في ساحة العدل ويطول بهم الموقف فيتمنون تعجيل الحساب لخلاصهم من هول ما يلقون، وحينذاك يلجئون عن إلى من يشفع لهم ويخلصهم من ذلك الموقف العصيب.

وقد جاء ذكر الشفاعة في كثير من آيات القرآن الكريم يفيد بعضها نفي الشفاعة، وبعضها الآخر ينص على إثباتها، كما وردت أحاديث نبوية كثيرة تثبت الشفاعة ولا تنفيها.

ومن هنا كان اختلاف العلماء والمفكرين- قديمًا وحديثًا- حول موضوع الشفاعة، والخلاف قديمًا لم يكن حول ثبوتها وإنما كان الخلاف حول ثبوتها لمن؟ أي للمؤمنين جميعًا؟ أم للمؤمنين المذنبين فقط؟

أما حديثًا فقد اتسعت هوة الخلاف فشمل نفي الشفاعة مطلقًا في الآخرة لأنها لو ثبتت لأدى ذلك إلى التهاون بأوامر الدين ونواهيه والتواكل والاعتماد عليها.

لذا فما أحوجنا اليوم- وقد اضطربت الأقوال وتباينت الآراء- لتوضيح جوانب هذه القضية التي شغلت الفكر الإسلامي قديمًا وحديثًا، والتي ذهب العلماء في تفسيرها مذاهب شتى، وخاض المفكرون في جوازها أو عدمه اتجاهات مختلفة.

ولما كان أكثر الناس لا يعلمون وجه الحق فيها فقد كانت هذه الدراسة رغبة قوية للبحث فيها وبيان آراء العلماء وتوضيح أوجه الخلاف بينهم في هذه المسألة تبعًا لاختلاف مذاهبهم ومناهجهم.

ويرتكز منهج البحث في هذه الدراسة على آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة التي وردت في موضوع الشفاعة ثم عرض الآراء المختلفة حول هذا الموضوع، حيث يتم بيان أوجه الخلاف وأدلة العلماء التي احتجوا بها ثم مناقشتها والرد عليها بالأدلة المستمدة من الكتاب الكريم والسنة

النبوية المطهرة.
مفهوم الشفاعة
الشفاعة لغة: من الشفع الذي هو ضد الوتر، فعندما يقال: (شفع) الشيء شافعًا ضم مثله إليه وجعله زوجًا يقال: كان وترًا فشفعه بآخر أي قرنه به[1].
فالشفاعة تدل على الانضمام إلى آخر كما تدل على حاجة الإنسان إلى الغير فكأن صاحب الحاجة كان فردًا فصار الشفيع له شفعًا.
أما الشفاعة في الاصطلاح
فهي أن يلجأ صاحب الحاجة إلى مقرب عند ذي سلطان ليقضي له حاجته[2].
وقيل: هي «مسألة الغير أن ينفع غيره أو يدفع عنه مضره» [3] وقيل: إنها سؤال الخير من الغير للغير[4].
وقيل: إن الشفاعة هي الالتجاء إلى الله تعالى في أن يعفو عن بعض عصاة الموحدين ويدخلهم الجنة[5].
فالشفاعة تعني سؤال الخير للغير سواء كان هذا السؤال في الآخرة كشفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم لبعض المؤمنين فيدخلون الجنة، أو في الدنيا كشفاعة المؤمن لأخيه المؤمن بأن يزيل له كربته أو يقضي له حاجته مما يربط المؤمنين بعضهم ببعض.
وللشفاعة في الآخرة أربعة أركان. المشفوع إليه وهو الله، والشفيع وهو الرسول، المشفوع له، وهو المؤمنون، والمشفوع فيه وهو الكبيرة.
وموضوعها: وصول المشفوع له إلى حاجته، وهي إما طلب نفع أو دفع ضرر[6].
أما فائدتها: فهي رفع مرتبة الشفيع والدلالة على منزلته من المشفوع إليه، فتكون الشفاعة لإظهار كرامة الشفيع، ومنزلته عند ربه تنفيذًا للإرادة الإلهية عقيب دعائه وطلبه من الله[7].
والشفاعة قد تنسب إلى الله سبحانه وتعالى كما في قوله تعالى: {أم اتخذوا من دون الله شفعاء قل أو لو كانوا لا يملكون شيئًا ولا يعقلون قل لله الشفاعة جميعًا له ملك السموات والأرض ثم إليه ترجعون} [8].
فيكون معناها قبول الشفاعة أو العفو فالحكم له سبحانه وتعالى وهو العفو الغفور قال تعالى: {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء} [9].
فشفاعة المولى عز وجل عبارة عن عفوه فإنه تعالى يشفع فيمن قال: لا

[1] (?) لسان العرب جـ10، ص50، المنجد ص395.
[2] (?) الشرح الجديد لجوهرة التوحيد، الشيخ محمد العدوي صـ140.
[3] (?) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص688.
[4] (?) تحفة المريد على جوهرة التوحيد الشيخ البيجوري صـ116.
[5] (?) التاج الجامع للأصول الشيخ منصور ناصف صـ392.
[6] (?) شرح الأصول الخمسة ص690.
[7] (?) شرح الأصول الخمسة ص 689، العقيدة الإسلامية السيد سابق ص275.
[8] (?) سورة الزمر آية 43- 44.
[9] (?) سورة النساء آية 116.

إله إلا الله وأثبت الرسالة للرسول الذي أرسل إليه، وإن ارتكب ذنبًا من الذنوب، فيتفضل الله تعالى عليه بعدم دخوله النار بلا شفاعة أحد، ولكن رحمة منه وتفضلًا[1].
قال عز وجل: {قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله أن الله يغفر الذنوب جميعًا إنه هو الغفور الرحيم} [2].
وقد تنسب الشفاعة لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم- وتختص به وهي الشفاعة العظمى، وقد تكون له- عليه السلام ولغيره من الأنبياء عليهم جميعًا السلام كما في قوله تعالى: {يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضي له قولاً} [3].
وقد اختص الرسول صلى الله عليه وسلم بأمور ثلاثة:
1- كونه شافعًا- أي طالب الخير من الله للخلائق.
2- كونه مشفعًا- أي مقبول الشفاعة.
3- كونه صلى الله عليه وسلم مقدمًا في الشفاعة على غيره من جميع الأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين، حيث يفتح للأنبياء باب الشفاعة بالشفاعة العظمى في فصل القضاء[4].
ولعل هذا هو المقام المحمود الذي وعد الله سبحانه وتعالى به نبيه في قوله {عسى أن يبعثك ربك مقامًا محمودًا} [5]، أو هو أول المقام المحمود وآخره استقرار أهل الجنة في الجنة، وأهل النار في النار، فهو صلى الله عليه وسلم شفيع الخلائق صاحب المقام المحمود الذي يغبطه به الأولون والآخرون، فهو أعظم الشفعاء قدرًا وأعلاهم جاهًا عند الله فلا جاه لمخلوق عند الله أعظم من جاهه، ولا شفاعة أعظم من شفاعته صلى الله عليه وسلام [6].
أما أنواع الشفاعة فهي:
1- للإراحة من هول الموقف وتعجيل الحساب.
2- في إدخال قوم الجنة بغير حساب.
3- فيمن استحق دخول النار ألا يدخلها.
4- في إخراج الموحدين من النار.
5- في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها.
6- في تخفيف العذاب ممن استحق الخلود في النار[7] مثل أي طالب فقد روي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال في شأن عمه أبي طالب: "لعلة تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل في ضحضاح من نار"[8].

شروط الشفاعة

الشفاعة ليست حقًّا لأحد، وليست نهبًا لكل من يطمع فيها فانتفاع العباد بها

---

[1] (?) تحفة المريد على جوهرة التوحيد ص 116.
[2] (?) سورة الزمر آية 53.
[3] (?) سورة طه آية 109.
[4] (?) تحفة المريد على جوهرة التوحيد ص 116.
[5] (?) سورة الإسراء آية 79.
[6] (?) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة للشيخ ابن تيميه ص10.
[7] (?) جوهرة التوحيد ص141
[8] (?) فتح الباري شرح صحيح البخاري جـ7، ص40.

موقوف على شروط وله موانع، إذ هي في الحقيقة عطاء من الله سبحانه وتعالى لعباده من المؤمنين، وقد قيدها عز وجل بقيدين:
الأول: إذنه تعالى للشافع أن يشفع كما قال تعالى: {من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه} [1]، وإذنه تعالى لا يصدر إلا إذا رحم عبده الموحد المذنب، فإذا رحمه تعالى أذن للشافع أن يشفع له[2].
فالله لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه فالأمر كله له وحده قال تعالى: {قل إن الأمر كله لله} [3].
فتكون الشفاعة بإذن من الله سبحانه وتعالى، قال عز وجل {يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضي له قولًا} [4]، وقال تعالى: {ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له} [5].
وعلى ذلك فالشفيع لا بد أن يكون بإذن من الله سبحانه وتعالى قال عز وجل: {ما من شفيع إلا بعد إذنه} [6].
الثاني: رضاه عز وجل عمن أذن للشافع أن يشفع فيه كما قال تعالى: {ولا يشفعون إلا لمن ارتضى} [7] فالإذن بالشفاعة له بعد الرضا، ولا يرضى الله بالشفاعة إلا لمن يستحقون العفو على مقتضى العدل الإلهي[8].
والذين يرضى الله شفاعتهم هم الموحدون بدليل قوله تعالى: {لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدًا} [9]، وقيل: للنبي صلى الله عليه وسلم ما عهد الله مع خلقه؟ قال: «أن يؤمنوا ولا يشركوا به شيئًا» [10].
وعلى ذلك فالشفاعة لله وحده قال تعالى: {قل لله الشفاعة جميعًا} [11] وليس لغيره أية صفات إلا بعد إذنه ورضاه سبحانه وتعالى.

الشفاعة بين النفي والإثبات

وردت في القرآن الكريم آيات تفيد نفي قبول شفاعة الخلق بعضهم لبعض في الآخرة وآيات أخرى تنص على إثباتها، كما وردت أحاديث نبوية كثيرة تثبت الشفاعة ولا تنفيها.
أما الشفاعة المنفية في القرآن الكريم، والتي أبطلها الله سبحانه وتعالى فهي نوعان:
الأول: الشفاعة للكفار الذين هم مخلدون في النار كما قال تعالى في نعتهـم {ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب بيوم الدين حتى أتانا اليقين فما تنفعهم شفاعة الشافعين} [12]، فهؤلاء نفى عنهم نفع شفاعة الشافعين؛

---

[1] (?) سورة البقرة آية 255.
[2] (?) كتاب التوحيد الشيخ محمد عبد الوهاب ص84.
[3] (?) سورة آل عمران آية 154.
[4] (?) سورة طه آية 109.
[5] (?) سوري سبأ آية 23.
[6] (?) سورة يونس آية 3.
[7] (?) سورة الأنبياء 28.
[8] (?) العقائد الإسلامية السيد سابق ص275، كتاب التوحيد ص84.
[9] (?) سورة مريم آية 87.
[10] (?) تفسير القرطبي جـ1، ص420.
[11] (?) سورة الزمر آية 44.
[12] (?) سورة المدثر آية 42- 48

لأنهم كانوا كفارًا.
فالشفاعة للكفار بالنجاة من النار والاستغفار لهم مع موتهم على الكفر لا تنفعهم ولو كان الشفيع أعظم الشفعاء جاهًا قال تعالى: {ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع} [1] وقال تعالى: {أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة الكافرون هم الظالمون} [2]، ونفي الشفاعة في هذه الآيات هو نفي عن أهل الكفر والظلم والشرك[3].
أما النوع الثاني من الشفاعة المنفية فهي الشفاعة الوثنية التي كان المشركون وأمثالهم من أهل الكتاب يعتقدونها بأن يتخذوا من دون الله شفعاء من الملائكة والأنبياء والصالحين ويصورون تماثيلهم فيستشفعون بها ويتخذونهم شفعاء ويتقربون بعبادتهم إلى الله ليشفعوا لهم[4]، قال تعالى: {أم اتخذوا من دون الله شفعاء قل أو لو كانوا لا يملكون شيئًا ولا يعقلون قل لله الشفاعة جميعا له ملك السموات والأرض ثم إليه ترجعون} [5]، فهذه الشفاعة التي أثبتها المشركون بالله وتشفعوا للخالق بما لا يملك ضرهم ولا نفعهم؛ بل لا تملك لنفسه شيئًا هده الشفاعة أبطلها الله عز وجل ونفاها القرآن الكريم نفيًا مطلقًا، وقد ذكر ابن كثير[6] عند تفسيره لقوله تعالى: {أم اتخذوا من دون الله شفعاء} أن الله تعالى يقول ذامًّا المشركين في اتخاذهم شفعاء من دون الله وهم الأصنام والأنداد التي اتخذوها من تلقاء أنفسهم بلا دليل ولا برهان حداهم على ذلك وهي لا تملك شيئًا من الأمر بل وليس لها عقل تعقل به ولا سمع تسمع به ولا بصر تبصر به هي جمادات أسوأ حالًا من الحيوان بكثير، ثم قال: قل: أي يا محمد لهؤلاء الزاعمين أن ما اتخذوه شفعاء لهم من عند الله تعالى أخبرهم أن الشفاعة لا تنفع عند الله إلا لمن ارتضاه وأذن له فمرجعها كلها إليه هو المتصرف في جميع ذلك.
وقال سيد قطب[7] في قوله تعالى: {أم اتخذوا من دون الله شفعاء} وهو سؤال للتهكم والسخرية من زعمهم أنهم يعبدون تماثيل الملائكة ليقربوهم إلى الله زلفى {أو لو كانوا لا يملكون شيئًا ولا يعقلون} يعقبه تقرير جازم بأن لله الشفاعة جميعًا، فهو الذي يأذن بها لمن يشاء على يد من يشاء فهل مما يؤهلهم للشفاعة أن يتخذوا من دون الله شركاء؟
فالله سبحانه وتعالى أبطل شفاعة من اتخذ شفيعًا يزعم أنه يقربه إلى الله وهو يبعده عنه وعن رحمته ومغفرته؛ لأنه جعل لله شريكًا يرغب إليه ويرجوه ويتوكل عليه ويحبه كما يحب الله تعالى قال عز وجل في حقهم {ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله كل أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض سبحانه تعالى

---

[1] (?) سورة غافر آية 18
[2] (?) سورة البقرة آية 254
[3] (?) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية ص 16، ص 17، الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم جـ4، ص53.
[4] (?) تفسير القرآن الحكيم رشيد رضا جـ1، 121.
[5] (?) سورة الزمر آية 43- 44.
[6] (?) تفسير ابن كثير جـ4 ص55.
[7] (?) في ظلال القرآن جـ5، ص355.

عما يشركون} [1] أي: أتخبرون الله أن له شريكًا في ملكه أو شفيعًا بغير إذنه، والله لا يعلم لنفسه شريكًا في السموات ولا في الأرض {سبحانه وتعالى عما يشركون} أي هو أعظم من أن يكون له شريك[2].

فهذه الشفاعة أبطلها الله ورسوله، وذم المشركين عليها وكفرهم بها فقال تعالى: {وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع لعلهم يتقون} [3].

وقال تعالى: {الله الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع أفلا تتذكرون} [4]

وقال تعالى: {واتقوا يومًا لا تجزي نفس عن نفس شيئًا ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة ولا هم ينصرون}. إلى غير ذلك من الآيات النافية للشفاعة.

أما الشفاعة الثابتة في القرآن الكريم فهي الشفاعة لأهل التوحيد والإخلاص قال تعالى: {لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدًا} [5]، وقيل للنبي صلى الله عليه وسلم: ما عهد الله مع خلقه؟ قال: "أن يؤمنوا ولا يشركوا به شيئًا"[6]، فالشفاعة إنما تكون للمؤمنين الذين اتخذوا عند الله عهدًا

قال تعالى: {قل لله الشفاعة جميعًا} [7]، فدلت الآية على أن الشفاعة له وحده فالله وحده صاحب العفو والصفح وهي لا تقع إلا إذا أذن للشافع أن يشفع ورضي عمن أراد رحمته ممن أذنب من الموحدين فاختصت الشفاعة لأهل التوحيد والإخلاص.

وهذه الشفاعة ثابتة بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، أما القرآن الكريم فقوله تعالى: {عسى أن يبعثك ربك مقامًا محمودًا} [8]، وقد ورد في تفسير الآية أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة للناس يوم القيامة[9].

وقوله تعالى: {ولسوف يعطيك ربك فترضى} [10]، وقيل: إن المراد الشفاعة في جميع المؤمنين، فقد روي عن على بن أبي طالب أنه قال: إن أرجى آية في كتاب الله قوله تعالى: {ولسوف يعطيك ربك فترضى}، وقيل: لما نزلت هذه الآية قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إذًا والله لا أرضى وواحد من أمتي في النار"[11].

والشفاعة ثابتة بالأحاديث النبوية الشريفة في رواية الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم يسجد يوم القيامة ويثني على الله تعالى بثناء

---

[1](?) سورة الزمر آية 1- 3.
[2](?) تفسير القرطبي جـ4، ص 3161.
[3](?) سورة الأنعام آية 51.
[4](?) سورة السجدة آية 4.
[5](?) سورة الأنعام آية 51.
[6](?) تفسير القرطبي جـ1، ص420.
[7](?) سورة الزمر آية 144.
[8](?) سورة الإسراء آية 79.
[9](?) تفسير القرطبي ص 4038
[10](?) سـورة الضحى آية 5.
[11](?) تفسير القرطبي جـ10، ص 7434.

يلهمه يومئذ فيقال له: ارفع رأسك وسل تعط واشفع تشفع. [1]، وكذلك روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: "قلت: يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال: لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أولى منك لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصًا من نفسه"[2].

فتلك الشفاعة لأهل الإخلاص بإذن الله ولا تكون لمن أشرك بالله، فالله سبحانه وتعالى هو الذي يتفضل على أهل الإخلاص والتوحيد ويغفر لهم بواسطة دعاء الشافع الذي أذن له أن يشفع ليكرمه بذلك وينال المقام المحمود[3].

وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، آت محمدًا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته، حلت له شفاعتي يوم القيامة"[4].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما «أن الناس يصيرون يوم القيامة جثًا، كل أمة تتبع نبيها تقول. يا فلان اشفع، حتى تنتهي الشفاعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذلك يوم يبعثه الله المقام المحمود» [5].

وعن أنس قال: حدثنا محمد صلى الله عليه وسلم قال: "إذا كان يوم القيامة ماج الناس بعضهم إلى بعض فيأتون آدم فيقولون له: اشفع لذريتك، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بإبراهيم عليه السلام فإنه خليل الله، فيأتون إبراهيم فيقول: لست لها، ولكن عليكم بموسى فإنه كليم الله، فيؤتى موسى فيقول: لست لها، ولكن عليكم بعيسى عليه السلام فإنه روح الله وكلمته، فيؤتى عيسى فيقول: لست لها ولكن عليكم بمحمد صلى الله عليه وسلم فأوتي فأقول: أنا لها "[6].

وذهاب البشر إلى الأنبياء تدرجًا حتى يصلوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لحكمه اقتضاها رب العالمين منها إثبات المقام المحمود الذي وعده به، ومنها إظهار فضل المصطفى صلى الله عليه وسلم ورفعة منزلته وتصديقًا لقوله صلى الله عليه وسالم: «لكل نبي دعوة دعاها لأمته وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا» [7].

فالشفاعة ثابتة شرعًا بالكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة- كما سبق- كذلك فهي جائزة عقلًا، ودليل ذلك جواز غفران غير الكفر من الذنوب عقلًا وسمعًا بلا توبة ولا شفاعة فبالشفاعة أولى[8] قال تعالى: {إن الله لا يغفر

---

[1] (?) صحيح مسلم بشرح النووي جـ3، ص53، صحيح البخاري حـ8، ص114

[2] (?) فتح الباري شرح صحيح البخاري جـ11، ص 418.

[3] (?) الإيمان لابن تيمية ص 68.

[4] (?) فتح الباري شرح صحيح البخاري جـ8، ص399.

[5] (?) فتح الباري شرح صحيح البخاري جـ8، ص 399.

[6] (?) صحيح مسلم بشرح النووي جـ3، ص 68.

[7] (?) صحيح الإمام مسلم بشرح النووي جـ3، ص 73.

[8] (?) شرح العقائد النسفية ص122، الإرشاد للجويني ص393.

أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء} [1].
هذا وتجدر الإشارة إلى أنه ليس معنى الشفاعة أن الله سبحانه وتعالى يرجع عن إرادة كان أرادها لأجل الشافع، وإنما هي إظهار كرامة للشافع بتنفيذ الإرادة الأزلية عقيب دعائه، وليس فيها أيضًا ما يقوي غرور المغرورين الذين يتهاونون بأوامر الدين ونواهيه اعتمادًا على شفاعة الشافعين، بل فيه أن الأمر كله لله وبإذن الله للشافع وإذن الله تعالى غيب لا يعلمه غيره، فلا ينفع أحدًا في الآخرة إلا طاعته ورضاه[2].

موقف الفرق الإسلامية من الشفاعة

تبين- مما سبق- ثبوت الشفاعة بالكتاب الكريم وبالسنة النبوية المطهرة، وأنها جائزة عقلًا، وأن لها شروطًا يجب توافرها، وهي إذن الله تعالى للشافع ورضاه تعالى عمن يشفع لهم، فإذا ما تحققت هذه الشروط فمن هم المشفوع لهم؟ ولمن تكون الشفاعة؟

أتكون للمؤمنين الموحدين؟

أو تكون للمؤمنين المذنبين؟

أو هي لأهل الكبائر من المؤمنين؟

اتفقت الفرق الإسلامية على أن لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم شفاعة في الآخرة وهي جائزة عقلًا، وواجبة شرعًا بالكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة، ولكنهم اختلفوا في نوع هذه الشفاعة ولمن تكون؟ [3]، هل هي شفاعة لزيادة درجات المؤمنين في الجنة؟ أو هي شفاعة لعدم دخول العصاة من المؤمنين النار، أو هي شفاعة لإخراج الموحدين من النار؟

أي أنهـم اختلفوا في هل تكون الشفاعة للمؤمنين جميعًا؟

أو تكون للمؤمنين المرتكبي الصغائر من الذنوب دون الكبائر؟

أو تكون للمؤمنين مرتكبي كبائر الذنوب؟

فذهب أهل السنة إلى جواز الشفاعة في حق المؤمنين جميعًا، مرتكبي صغائر أو كبائر الذنوب، وتأثيرها يكون في إسقاط العذاب عن المؤمنين المذنبين، ويقوم مذهبهم هذا على جواز غفران الله تعالى للذنوب.

وخالفت المعتزلة جمهور المسلمين من أهل السنة فقالوا بجواز الشفاعة للمؤمنين مرتكبي الصغائر من الذنوب فقط دون مرتكبي الكبائر وتأثيرها في أن تحصل زيادة من المنافع على قدر ما استحقوه، ومذهبهم هذا يقوم على عدم جواز غفران الله تعالى للذنوب[4].

ومعنى ذلك أن المعتزلة وأهل السنة متفقون على جواز الشفاعة للمؤمنين مرتكبي الصغائر الذين وعدهم الله بالثواب، أما المؤمنون الذين ارتكبوا الكبائر والذين توعدهم الله تعالى بالعقاب فعند المعتزلة لا تجوز لهم شفاعة، وهم مخلدون في النار، أما عند أهل السنة فهي تجوز للمؤمنين جميعًا سعداء كانوا مرتكبي صغائر أم كبائر الذنوب.

وقبل الحديث عن موقف أهل السنة والمعتزلة من الشفاعة لا بد أولًا من

---

[1] (?) سورة النساء آية 48.
[2] (?) تفسير القرآن الحكيم رشيد رضا جـ1، ص308، جوهرة التوحيد 143.
[3] (?) تفسير الفخر الرازي جـ3 ص55، ص 56.
[4] (?) مقالات الإسلاميين جـ2 ص 147، ص 148.

توضيح موقفهم من مغفرة الذنوب باعتبارها الأساس الذي قام عليه رأى كل منهما في موضوع الشفاعة.

مذهب المعتزلة في مغفرة الذنوب

ذهبت المعتزلة إلى عدم جواز الشفاعة لمن ارتكب كبيرة ومات ولم يتب منها، وقالوا: إن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحق الثواب والعوض والتفضل وهو معنى آخر وراء الثواب، وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها استحق الخلود في النار لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار، وسمّوا هذا النمط وعدًا ووعيدًا[1].

فصاحب الكبيرة- عندهم- إذا مات ولم يتب يسمّى مرتكبها فاسقًا، والفاسق ليس ها هنا ولا كافرًا، بل هو في منزلة بين المنزلتين وهو مخلد في النار، وهذا الرأي يتصل برأيهم في الإيمان فهو عندهم ليس مجرد تصديق بالقلب، بل هو عمل بالجوارح، فالعمل داخل في حقيقة الإيمان، ثم ربطوا الثواب والعقاب بالأعمال، فالتكليف لا معنى له إلا إذا كان هناك وعد بالثواب ووعيد بالعقاب، والله تعالى يثيب المطيع ويعاقب مرتكب الكبيرة؛ لأن صاحب الكبيرة إذا مات ولم يتب لا يجوز أن يعفو الله عنه، لأنه أوعد بالعقاب على الكبائر وأخبر به، فلو لم يعاقب لزم الخلف في وعيده والكذب في أخباره، ولأن الطاعات والأمر بها، والمعاصي والنهي عنها وضعت لتحقيق غايات؛ فمن لم يطع فقد أخل بهذه الغايات فاستوجب العقاب، وهذا هو معنى أصلهم الذي وضعوه "الوعد والوعيد" ويعنون به أنه يجب على الله تعالى الثواب على الطاعات، والعقاب على المعاصي[2].

وقد "وعد الله تعالى المطيعين بالثواب، وتوعد العصاة بالعقاب وهو تعالى يفعل ما وعد به وتوعد عليه لا محالة، ولا يجوز عليه الخلف والكذب» [3].

وبناءً على ذلك فصاحب الكبيرة الذي مات ولم يتب منها لا يجور أن يعفو الله تعالى عنه، وهو مخلد في النار حتى ولو صدق بوحدانيته تعالى، وآمن برسله؛ لأنه تعالى توعد بالعقاب مرتكبي الكبائر، وأخبرنا بذلك، ولو لم يعاقبه للزم الخلف في وعيده والكذب في أخباره وهذا محال؛ لأن العبد إذا دخل الجنة بمجرد لا إله إلا الله، يكون هذا باعثًا له على الاعتماد والغرور، وارتكاب المعاصي والفجور، وهذا الاعتقاد يخرج الناس عن ربقة الملة، وقيد الشريعة[4].

وقد استدلوا على مذهبهم هذا ببعض الآيات، وهذه الآيات هي آيات الوعيد مثل قوله تعالى: {ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارًا خالدًا فيها وله عذاب مهين} [5].

يقول القاضي عبد الجبار: "إن الله تعالى أخبر أن العصاة يعذبون بالنار ويخلدون فيها، والعاصي اسم يتناول اسم الكافر والفاسق جميعًا، فيجب حمله عليها؛ لأنه تعالى لو أراد أحدهما دون الآخر

---

[1](?) الملل والنحل للشهرستاني جـ1 ص45.
[2](?) شرح الأصول الخمسة ص 611.
[3](?) شرح الأصول الخمسة ص 135.
[4](?) مقالات الإسلاميين جـ2، ص 167، الدين الخالص جـ3 ص141.
[5](?) سورة النساء آية 14.

لبيّنه، فلمّا لم يبيّنه دل على ما ذكرناه"[1].
وكذلك قوله تعالى: {إن المجرمين في عذاب جهنم خالدون} [2] "ووجه الاستدلال به هو أن المجرم اسم يتناول الكافر والفاسق جميعًا، فيجب أن يكونا مرادين بالآية، معذبين بالنار لأنه تعالى لو أراد أحدهما دون الآخر لبينه، فلمّا لم يبينه دل على أنه أرادهما جميعًا"[3].
كذلك استدلوا بقوله تعالى: {فمن يعمل سوءًا يجز به} [4] ونحو قوله تعالى: {بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون} [5] إلى غير ذلك من آيات الوعيد.
وإذا كانت المعتزلة تمسكت بآيات الوعيد على أنها تؤيد مذهبهم في عدم جواز العفو عن مرتكب الكبيرة الذي مات ولم يتب منها، وأنه مخلد في النار، فما موقفهم من الآيات التي تصرح بجواز غفران الله تعالى الذنوب للعصاة الذين ارتكبوا كبائر ولم يتوبوا منها، فقد قال تعالى: {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاءه} [6]، فقوله: {ما دون ذلك} عام يتناول الصغائر والكبائر، وفي هذا ما يدل على خلاف مذهب المعتزلة، الذي يصرح بأن الله تعالى لا يجوز أن يغفر الكبائر إذا لم يتب أصحابها منها.
وهنا نرى المعتزلة يلجئون إلى التأويل فيخصصون المغفرة بأصحاب الصغائر دون الكبائر؛ لأن الله تعالى قال: {أن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم} [7]، فشرط تعالى في تكفير السيئات التي ليست كبائر، اجتناب الكبائر، فدل ذلك على أن أهل الصلاة فيما يفعلون من الكبائر إذا أصروا عليها يؤاخذون بها، وبالصغائر جميعًا[8].
وكذلك قوله تعالى: {قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعًا} [9]، وهذه الآية تصرح بظاهرها أنه لا مؤمن إلا ويغفر الله تعالى له، وإن ارتكب الكبائر ولم يتب منها، ولكن المعتزلة يرون أنه لا تصح الأخذ بظاهر هذه الآية، دون ظاهرها يقتضي أن يغفر الله تعالى الذنوب كلها سواء أكانت للكفرة أو الفسقة، وليس هناك من يقول بجواز غفران ذنوب الكفرة، وكذلك لو جاز أن يغفر الله تعالى لمرتكب الكبيرة بدون التوبة، لكان في ذلك إغراء للإنسان بفعل القبيح، ذلك لا يحسن من الله تعالى، وإذا كان لا يجوز الأخذ بظاهر هذه الآية فلا بد من الدليل والقول بأن الله تعالى يغفر الذنوب جميعًا بالتوبة[10].
ومن الملاحظ أن المعتزلة ذهبوا إلى قياس الغائب على الشاهد في أفعال

---

[1](?) شرح الأصول الخمسة ص 657.
[2](?) سورة الزخرف آية 74.
[3](?) شرح الأصول الخمسة ص660.
[4](?) سورة النساء 123.
[5](?) سورة البقرة آية 81.
[6](?) سورة النساء آية 18.
[7](?) سورة النساء آية 31.
[8](?) تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار ص93.
[9](?) سورة الزمر آية 53.
[10](?) شرح الأصول الخمسة ص683، وتنزيه القرآن عن المطاعن ص663

العباد أي بقياس أفعال الله تعالى على أفعالنا، وقالوا بالتحسين والتقبيح، فجعلوا ما هو حسن في حق العباد حسنًا في حق الله، وما هو قبيح في حق العباد قبيحًا في حق الله، وهذا القياس فاسد لأمرين: أولًا: لأن هذا القياس لإفادة الظن.

ثانيًا: لأنه قياس مع الفارق إذ إن العباد واقعون تحت الشريعة فتقاس أفعالهم بمدى مراعاتهم ومخالفتهم لتلك الشريعة، وليس كذلك الله تعالى، إذ ليس فوقه مبيح أو حاظر.

وخلاصة ما تقدم أن المعتزلة لما وجدوا هناك آيات تصرح بجواز غفران الله تعالى لذنوب العصاة الذين ارتكبوا كبائر ولم يتوبوا منها لجئوا إلى الطويل، أما بتخصيص المغفرة بأصحاب الصغائر دون الكبائر، وأما بالقول بأن الله تعالى يغفر الذنوب جميعًا بعد التوبة.

مذهب أهل السنة في مغفرة الذنوب

ذهب أهل السنة إلى جواز غفران الله تعالى للذنوب، وقالوا: إن الثواب على الطاعة فضل من الله تعالى، والعقاب على المعصية عدل منه ولا يكون الثواب على الطاعة واجبًا على الله، وكذلك لا يكون العقاب على المعصية واجبًا على الله تعالى، لأنه لا يجب على الله تعالى شيء، فمن مات من المؤمنين على إصراره على المعاصي، لا يقطع عليه بعقاب، وأمره مفوض إلى ربه تعالى، فإن عاقبه فذلك بعدله، وإن تجاوز عنه فذلك بفضله ورحمته[1].

وقد استدل أهل السنة على جواز غفران الله تعالى للذنوب جميعًا صغيرة كانت أو كبيرة، بدون التوبة، ما عدا الشرك بالله تعالى، استدلوا على ذلك بالنقل والعقل.

أما النقل فقوله تعالى: {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء} [2]، فأخبر تعالى أنه لا يغفر الشرك وأخبر أنه يغفر ما دونه لمن يشاء، ولا يجوز أن يراد بذلك التائب- كما تقول المعتزلة- لأن الشرك يغفره الله لمن تاب، وما دون الشرك لم يجزم بمغفرته بل علقه بالمشيئة فقال: {ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء} ومغفرة التائب لا تعلق على المشيئة لأنها محض فضل فدل ذلك على أن المغفرة المذكورة في الآية مغفرة قبل التوبة لأنها معلقة على المشيئة[3].

وكذلك قوله تعالى: {قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعًا} [4] حكم تعالى بأنه يغفر كل الذنوب، ولم يعتبر التوبة ولا غيرها، وهذا يفيد القطع بغفران كل الذنوب[5].

وقوله تعالى: {وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم} [6] أي حال ظلمهم، وذلك يدل على حصول الغفران قبل التوبة[7].

---

[1] (?) الإرشاد للإمام الجويني ص362.

[2] (?) سورة النساء آية 48.

[3] (?) الشفاعة العظمى الفخر الرازي ص86، أحكام عصاة المؤمنين ابن تيمية ص101.

[4] (?) سورة الزمر آية53.

[5] (?) الشفاعة العظمى الإمام الفخر الرازي ص80

[6] (?) سورة الرعد آية 6

[7] (?) معالم أصول الدين للإمام الفخر الرازي ص125.

وقوله تعالى: {فمن يعمل مثقال ذرة خيرًا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرًا يره} [1]، فمن كان له حسنات وسيئات فإن الله لا يظلمه ومرتكب الكبيرة قد عمل خيرًا وهو إيمانه، وشرًا وهو الكبيرة، فيعاقب على الكبيرة ثم يثاب على إيمانه، وقد يتفضل الله تعالى عليه ويحسن إليه بمغفرته ورحمته، فعن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ثم يقول الله تعالى: «أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان، فيخرجون منها قد اسودوا، فيلقون في نهر الحياة فينبتون كما تنبت الحبة في جانب السيل، ألم ترها تخرج صفراء ملتوية» [2].

وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يخرج من النار، من قال: لا إله إلا الله، وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير» [3].

ويقرر أهل السنة أن العقل يجيز أن يغفر الله تعالى لمرتكب الكبيرة الذي مات ولم يتب منها؛ لأن الله تعالى يفعل ما يشاء ولا يجب عليه ثواب ولا عقاب.

فمرتكب الكبيرة إذا مات بلا توبة فأمره مفوض إلى الله؛ بل هو في مشيئة الله فلا يقطع له بعفو ولا عقاب، ومع تقدير وقوع العقاب عدلًا منه سبحانه وتعالى فإنه يجوز عدم خلوده في النار، بل يخرج
منها، وإنما يجوز العفو له لئلا تكون الذنوب في حكم المباحة، ولا بالعقوبة لما سبق من أنه تعالى يجوز عليه أن يغفر الذنوب ما عدا الكفر[4].

وكذلك إذا قلنا بقياس الغائب على الشاهد- كما ذهبت المعتزلة- فإن العقل يحسن غفران الذنوب والتجاور عنها فيما بين البشر، فذلك أولى بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى.

يقول أمام الحرمين: «وإذا حسن من الواحد منا الصفح مع تلذذه بالانتقام والتشفي وتعرضه للمضار لو كظم غيظه، فلأن يحسن العفو من الرب تعالى المتنزه عن الحاجة المنعوت بالغنى حقًّا، أولى وأحرى» [5]

كذلك يقول إمام الحرمين: اتفق أهل الحق على إثبات الشفاعة، وهذا يستدعي تقديم قول في جواز غفران الذنوب.

فنقول: من استقر في عقله أن الله تبارك وتعالى يفعل ما يشاء، وتقرر لديه بما قدمناه، أنه لا يجب على رب الأرباب ثواب ولا عقاب لم ينكر جواز غفرانه وعفوه، وإن نزلنا على مقدار عقول المخالفين في تشبيههم أحكام فعل الله تبارك وتعالى بأفعال المخلوقين فقد تقرر عند العقلاء قاطبة: أن العفو والصفح والتجاوز عن المجرمين من مكارم الأخلاق ومعالي الأمور، وقد أطبقت طبقات الخلق، على تفنن آرائهم واختلاف أهوائهم على تحسين

---

[1](?) سورة الزلزلة آية 7- 8

[2](?) صحيح الإمام البخاري جـ1 ص12، صحيح الإمام مسلم جـ3، ص35، ص36.

[3](?) صحيح الإمام مسلم جـ3 ص59، ص60

[4](?) إتحاف المريد بجوهرة التوحيد ص175

[5](?) الإرشاد لإمام الحرمين الجويني ص393.

التجاوز والعفو عند المقدرة[1].
وأما آيات الوعيد مثل قوله تعالى: {ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارًا خالدًا فيها} [2]، وقوله تعالى: {إن المجرمين في عذاب جهنم خالدون} [3]، وغير ذلك من الآيات التي تنص على تعذيب العصاة، وتخليدهم في النار- التي استدلت بها المعتزلة- فهي تتعارض بظاهرها مع ما ذهب إليه أهل السنة من جواز العفو وغفران الذنوب مطلقًا ما دامت دون الشرك بالله، فإن أهل السنة يؤولون هذه الآيات، وذلك بتخصيصها بالكفار دون المؤمنين، أو الجمع بينهما وبين آيات الوعد، أو القول بأن العاصي يعذب في النار مدة ثم يغفر الله تعالى له، إذ إن المراد بالتأبيد في هذه الآيات هو المكث الطويل، وبعد أن يستوفي حظه من العذاب يخرج من النار ويدخل الجنة لأجل الثواب، لأنه من جملة المؤمنين[4].
وعلى ذلك فحكم الفاسق من المؤمنين الخلود في الجنة أما ابتداء بموجب العفو أو الشفاعة، وأما بعد التعذيب بالنار بقدر الذنب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

موقف المعتزلة من الشفاعة

خالف المعتزلة جمهور المسلمين من أهل السنة، فذهبوا إلى عدم جواز الشفاعة لمن ارتكب كبيرة ومات ولم يتب منها، وأنه لا بد أن يخلد في النار بحيث لا يخرج منها أبدًا، وهذا مبني على اعتقادهم بعدم جواز العفو عن مرتكب الكبيرة، فتبعًا لذلك لا تجوز الشفاعة من أجله، لأن ثبوت الشفاعة من أجله يناقض مبدأ الوعيد الذي يقضي بتخليد العصاة في النار وعدم العفو عنهم أبدًا.
ولما كانت الشفاعة هي طلب العفو والمغفرة فهي لا تجوز من أجل مرتكبي الكبيرة لأنه لا فائدة منها، إذ إن الله تعالى لا يغفر لهم ذنوبهم ولن يعفو عنهم[5].
وقد استدل المعتزلة على إنكار الشفاعة لأهل الكبائر بأدلة عقلية وأدلة نقلية:

الأدلة العقلية:

فقد استدل القاضي عبد الجبار «أن شفاعة الفساق الذين ماتوا على الفسوق ولم يتوبوا، يتنزل منزلة الشفاعة لمن قتل ولد الغير وترصد للآخر حتى يقتله، فكما أن ذلك يقبح فكذلك ها هنا» [6].
واستدلوا أيضًا بأن الرسول صلى الله عليه وسلم إذا شفع لصاحب الكبيرة فلا يخلو، إما أن يشفع أو لا، فإن لم يشفع لم يجز؛ لأنه يقدح بإكرامه، وإن شفع فيه لم يجز أيضًا لأنا قد دللنا على أن إثابة من لا يستحق الثواب قبيح، وأن المكلف لا يدخل الجنة تفضلًا، وأيضًا قد دلت الدلالة على أن العقوبة

---

[1] (?) العقيدة النظامية لإمام الحرمين ص60.
[2] (?) سورة النساء آية 14.
[3] (?) سورة الزخرف آية 74.
[4] (?) أصول الدين للبغدادي ص243.
[5] (?) شرح الأصول الخمسة ص. 69، ص 692، المواقف ص380، الإبانة ص10، معالم أصول الدين ص124، شرح الطحاوية جـ1، ص284.
[6] (?) شرح الأصول الخمسة ص 688.

تستحق على طريق الدوام فكيف يخرج الفاسق من النار بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم والحال ما تقدم"[1].

الأدلة النقلية:

استدلت المعتزلة على إنكار الشفاعة لأهل الكبائر

أولًا:. بآيات من القرآن الكريم

ثانيًا: بالأحاديث النبوية الشريفة

ثالثًا: بتأويلهم أحاديث الشفاعة بكونها لزيادة الدرجات

---

[1](?) شرح الأصول الخمسة ص 689.

أولًا: الآيات القرآنية

1- قوله تعالى: {واتقوا يومًا لا تجزي نفس عن نفس شيئًا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون} [1].

قالوا: إن هذه الآية تدل على نفي الشفاعة من ثلاثة أوجه: -

الأول: قوله تعالى: {لا تجزي نفس عن نفس شيئًا}، ولو أثرت الشفاعة في إسقاط العقاب لكان قد أجزت عن نفس شيئًا.

الثاني: قوله تعالى: {ولا تقبل منها شفاعة}، وهذه نكرة في سياق النفي، فتعم جميع أنواع الشفاعة.

الثالث: قوله تعالى: {ولا هم ينصرون}، ولو كان محمد شفيعًا لأحد من العصاة، لكان ناصرًا له، وذلك على خلاف الآية.

لا يقال الكلام على الآية من وجهين:

الأول: أن اليهود كانوا يزعمون أن آباءهم يشفعون لهم، فأيسوا من ذلك، فالآية نزلت فيهم.

الثاني: أن ظاهر الآية يقتضي نفي الشفاعة مطلقًا إلا أنا أجمعنا على تطرق التخصيص إليه في حق زيادة الثواب لأهل الطاعة، فنحن أيضًا نخصه في حق المسلم صاحب الكبيرة بالدلائل التي نذكرها لأنا نجيب عن الأول بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وعن الثاني: أنه لا يجوز أن يكون المراد من الآية: نفي الشفاعة في زيادة المنافع، لأنه تعالى حذر من ذلك اليوم، بأنه لا تنفع فيه شفاعة، وليس يحصل التحذير إذا رجع نفي الشفاعة إلى تحصيل زيادة النفع، ولأن عدم حصول زيادة النفع، ليس فيه خطر ولا ضرر، يبين دلك: أنه تعالى لو قال: اتقوا يومًا لا أزيد فيه منافع المستحق للثواب بشفاعة أحد، لم يحصل بذلك زجر عن المعاصي، ولو قال: اتقوا يومًا لا أسقط فيه عقاب المستحق للعقاب بشفاعة شفيع، كان ذلك زجرًا عن المعاصي، فثبت: أن المقصود من الآية: نفي تأثير الشفاعة في إسقاط العقاب، لا نفي تأثيرها في زيادة المنافع[2].

وقالوا أيضًا: إن هذه الآية دلت على أنه لا تجزي نفس عن نفس شيئًا على سبيل العموم، فإن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، وتأثير شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم منافي لمقتضى هذه الآية فلا يثبت التأثير، وإذن فلا شفاعة في العصاة مطلقًا[3].

وقال الزمخشري عند تفسيره لهذه الآية (أنه لو قيل: هل في هذه الآية دليل على أن الشفاعة لا تقبل للعصاة؟ قلت: نعم، لأنه نفى أن تقضي نفس عن نفس حقًّا أخلت به من فعل أو ترك، ثم إنه نفى أن تقبل منها شفاعة شفيع فعلم أنها لا تقبل للعصاة[4].

2- قوله تعالى: {ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع} [5]

والظالم هو الآتي بالظلم، وذلك يتناول الكافر وغيره، لا يقال: إنه تعالى

---

[1](?) سورة البقرة آية 48.

[2](?) تفسير الفخر الرازي جـ3 ص 56، تفسير القرطبي جـ1 ص419.

[3](?) شرح مطالع الأنظار ص227.

[4](?) الكشاف للزمخشري جـ1، ص102.

[5](?) سورة غافر آية 18.

نفى أن يكون للظالمين شفيع يطاع، ولم ينف شفيعًا يجاب، ونحن نقول بموجبه، بأنه لا يكون في الآخرة شفيع يطاع، لأن المطاع يكون فوق المطيع، وليس فوقه تعالى أحد يطيعه الله تعالى، لأنا نقول: لا يجوز حمل الآية على ما قلتم من وجهين.

الأول: إن العلم بأنه ليس فوقه تعالى أحد يطيعه، متفق عليه بين العقلاء، أما من أثبته سبحانه فقد اعترف أنه لا يطيع أحدًا، وأما من نفاه فمع القول بالنفي، استحال أن يعتقد فيه كونه مطيعًا لغيره، فإذا ثبت هذا، كان حمل الآية على ما ذكرتم حملًا لها على معنى لا يفيده.

الثاني: أنه تعالى نفى شفيعًا يطاع، والشفيع لا يكون إلا دون المشفوع إليه، لأن من فوقه يكون آمرًا له وحاكمًا عليه، ومثله لا يسمى شفيعًا، فأفاد قوله: {شفيع} كونه دون الله تعالى، فلم يمكن حمل قوله {يطاع} على من فوقه، فوجب حمله على أن المراد به: أنه لا يكون لهم شفيع يجاب[1].

وقالوا أيضًا: إن الله تعالى قد نفى الشفيع للظالمين على سبيل العموم والعصاة ظالمون فلا يكون لهم شفيع البتة، ولو كان لهم شفيع لما قبلت شفاعته ولو كانت الشفاعة لأهل الكبائر المصريين عليها لم يصح هذا الظاهر، وإذن فلا تجوز شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم من أجل مرتكبي الكبائر[2].

3- قوله تعالى: {من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة} [3]

ظاهر هذه الآية ينفي جميع الشفاعات[4].

4- قوله تعالى: {وما للظالمين من أنصارًا} [5]

ولو كان الرسول يشفع للفاسق من أمته، لوصفوا بأنهم منصورون، لأنه إذا تخلص بسبب شفاعة الرسول عن العذاب، فقد بلغ الرسول النهاية في نصرته[6].

5- قوله تعالى: {ولا يشفعون إلا لمن ارتضى} [7]، أخبر الله تعالى عن ملائكته أنهم لا يشفعون لأحد إلا أن يرتضيه الله عز وجل.

والفاسق ليس بمرتضى عند الله تعالى، وإذا لم تشفع الملائكة له، فكذا الأنبياء عليهم السلام لأنه لا قائل بالفرق[8].

6- قوله تعالى: {فلا تنفعهم شفاعة الشافعين} [9]، ولو أثرت الشفاعة في إسقاط العقاب لكانت الشفاعة قد تنفعهم، وذلك ضد الآية[10].

7- قوله تعالى: {يدبر الأمر ما من شفيع إلا من بعد إذنه} [11] فنفى

---

[1](?) شرح الأصول الخمسة ص689، الشفاعة العظمى ص40، ص41.

[2](?) شرح الأصول الخمسة ص289، تنزيه القرآن عن المطاعن ص367.

[3](?) سورة البقرة آية 254.

[4](?) الأربعين في أصول الدين ص249

[5](?) سورة البقرة آية 270

[6](?) تفسير الفخر الرازي جـ3 ص57.

[7](?) سورة الأنبياء آية 28.

[8](?) الشفاعة العظمى ص41.

[9](?) سورة المدثر آية 48.

[10](?) تفسير الفخر الرازي جـ3 ص57، الأربعين ص249.

[11](?) سورة يونس آية 3.

الشفاعة عمن لم يأذن في شفاعته، وكذا قوله: {من ذا الذي يشفع عنده إلا بأذنه} [1]، وكذا قوله تعالى: {لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صوابا} [2]

، وأنه تعالى لم يأذن في الشفاعة في حق أصحاب الكبائر، لأن هذا الأذن لو عرف، لعرف لها بالعقل أو بالنقل.

أما العقل فلا مجال له فيه، وأما النقل فإما بالتواتر أو بالآحاد، والآحاد لا مجال له فيه، لأن رواية الآحاد لا تفيد إلا الظن، والمسألة علمية والتمسك في المطالب العلمية بالدلائل الظنية غير جائز، وأما التواتر فباطل؛ لأنه لو حصل ذلك لعرفه جمهور المسلمين، ولو كان كذلك لما أنكروا هذه الشفاعة، وحيث أطبق الأكثرون على الإنكار تكلمنا: أنه لم يوجد هذا الأذن[3].

ثانيًا: الأحاديث النبوية الشريفة:

استدلت المعتزلة على إنكار الشفاعة لأصحاب الكبائر بعدة أحاديث:

الأول: ما رواه العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام دخل المقبرة فقال: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، وودت أني قد رأيت إخواننا، قالوا: يا رسول الله ألسنا أخوانك؟ قال: بل أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد، قالوا: يا رسول الله كيف يعرف من يأتي بعدك من أمتك؟ قال: أرأيت إن كان لرجل خيل غر محجلة في خيل دهم فهل لا يعرف خيله؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فإنهم يأتون يوم القيامة غرًا محجلين من الوضوء، وأنا فرطهم على الحوض، إلا فليزادن رجال عن حوض كما يزاد البعير الضال، أناديهم ألا هلم، فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول: فسحقًا فسحقًا[4].

والاستدلال بهذا الخبر على نفي الشفاعة أنه لا يمكن أن يكون شفيعًا لهم بسبب قوله: (فسحقًا فحسقًا)؛ لأن السحق هو واد بعيد، وقيل: هو اسم لجهنم ومعناها البعد، فكيف يبعدهم عنه ويمنعهم شربة ماء[5].

الثاني: روى عبد الرحمن بن ساباط عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة: «يا كعب بن عجرة أعيذك بالله من إمارة السفهاء أنه سيكون أمراء من يدخل عليهم فأعانهم على ظلمهم، وصدقهم بكذبهم فليس مني، ولست منه ولن يرد علي الحوض ومن لم يدخل عليهم ولم يعنهم على ظلمهم، ولم يصدقهم بكذبهم فهو مني، وأنا منه وسيرد على الحوض،

3- يا كعب بن عجرة الصلاة قربان، والصوم جنة، والصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار، يا كعب بن عجرة لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت» [6].

---

[1] (?) سورة البقرة آية 255.

[2] (?) سورة النبأ آية 38.

[3] (?) تفسير الفخر الرازي جـ3، ص57، ص58.

[4] (?) صحيح مسلم جـ3 ص137، ص 138، صحيح البخاري جـ8 ص150، سنن ابن ماجه ص2 ص1439، 1440.

[5] (?) تفسير الفخر الرازي جـ3 ص58.

[6] (?) سنن الترمذي جـ2، ص512، ص 513، مسند الإمام أحمد جـ3 ص 399.

والاستدلال بهذا الحديث من ثلاثة أوجه:
أحدها: أنه إذا لم يكن من النبي ولا النبي منه، فكيف يشفع له؟
وثانيها: قوله: «لم يرد علي الحوض» دليل على نفي الشفاعة؛ لأنه إذا منع من الوصول إلى الرسول، حتى لا يرى عليه الحوض فبأن يمتنع الرسول من خلاصه من العقاب أولى.
وثالثها: إن قوله: «لا يدخل الجنة لحم نبت من السحت» صريح في أنه لا أثر للشفاعة في حق صاحب الكبيرة[1].
الثالث: عن أبي هريرة قال: قال عليه الصلاة والسلام: «لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة لها ثغاء، يقول: يا رسول الله أغثني، فأقول: لا أملك لك من الله شيئًا قد بلغتك» [2]، وهذا صريح في المطلوب؛ لأنه إذا لم يملك له من الله شيئًا فليس له في الشفاعة نصيب[3].
الرابع: عن أبي هريرة قال: قال عليه الصلاة والسلام: «ثلاثة أنا خصيمهم يوم القيامة، ومن كنت خصيمه خصمته، رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرًّا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرًا فاستوفى منه ولم يوفه أجرته»، والاستدلال به أنه عليه الصلاة والسلام لما كان خصيمًا لهؤلاء استحال أن يكون شفيعًا لهم[4].
تلك هي الأدلة التي استدلت بها المعتزلة على نفي الشفاعة لأهل الكبائر، ولكن المعتزلة لما وجدوا في القرآن الكريم آيات تثبت العفو والشفاعة قالوا: إن العفو عن الصغائر مطلقًا، وعن الكبائر بعد التوبة، وبالشفاعة لزيادة الثواب[5].
كذلك لما وجدوا أنه لا خلاف بين الأمة في أن شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم ثابتة لأمته قالوا: إن الشفاعة ثابتة في حق التائبين من المؤمنين دون الفساق من أهل الصلاة، والشفاعة للمؤمنين التائبين تكون لزيادة الثواب والفضل[6].

موقف أهل السنة من الشفاعة

ذهب أهل السنة إلى جواز الشفاعة في حق المؤمنين جميعًا سواء كانوا مرتكبين الصغائر أو كبائر الذنوب، ويقوم مذهبهم هذا على جواز غفران الله تعالى للذنوب جميعًا، وهذا الجواز هو عن طريق العقل.
فإذا ثبت عقلًا جواز غفران ذنوب العصاة من المؤمنين، سواء أكانت هذه الذنوب صغائر أو كبائر؛ فإنه تبعًا لذلك تثبت الشفاعة في حق المؤمنين جميعًا، لأن الشفاعة هي العفو والمغفرة، والعقل يجوز ذلك بناء على أن قدرة الله تعالى تتناول جميع الممكنات.
وقد سبق بيان أدلة أهل السنة على جواز غفران الله تعالى للذنوب جميعًا، أما أدلة أهل السنة على جواز الشفاعة للعصاة من المؤمنين فقد استدلوا

---
[1] (?) الشفاعة العظمى ص44.
[2] (?) صحيح مسلم جـ12، ص 216، صحيح البخاري جـ2 ص 132.
[3] (?) تفسير الفخر الرازي جـ3 ص58.
[4] (?) تفسير الفخر الرازي جـ3 ص58،59.
[5] (?) شرح العقائد النسفية ص123.
[6] (?) الكشاف للزمخشري جـ1، ص 227، شرح الأصول الخمسة ص690، المواقف ص380، تنزيه القرآن عن المطاعن ص367.

على جوازها من جهة العقل ومن جهة الشرع.
أما من جهة العقل، فقالوا: إذا ثبت جواز غفران ذنوب العصاة من المؤمنين، سواء أكانت هذه الذنوب صغائر أم كبائر، فإنه بالتالي يجوز تشفيع الشفعاء، وحط أوزار المجرمين بشفاعتهم لأن الشفاعة هي طلب العفو والمغفرة[1].
ونجد صاحب الجوهرة وشارحها يعبر عن هذا الرأي حيث يقول: "إنه يجوز عقلًا وسمعًا غفران غير الكفر من الذنوب بلا توبة ولا شفاعة، فبالشفاعة أولى لأنها ليست مستحيلة، بل هي من مجوزات العقول، وكل ما هو كذلك فهو واجب القبول"[2].
فالشفاعة تجوز في حق العصاة، ويجوز من الله تعالى تشجيع الشفعاء فيهم؛ لأن لله تعالى أن يفعل ما يشاء إذ هو تعالى ليس فوقه مشرع مبيح أو حاظر.
وقد ذهب إلى هذا القول إمام الحرمين حيث قال: "اتفق أهل الحق على إثبات الشفاعة، وهذا يستدعي تقديم قول في جواز غفران الذنوب فنقول: من استقر في عقله أن الله تبارك وتعالى يفعل ما يشاء، وتقرر لديه بما قدمناه، أنه لا يجب على رب الأرباب ثواب ولا عقاب، لم ينكر جواز غفرانه وعفوه، وإن نزلنا على مقدار عقول المخالفين في تشبيههم أحكام فعل الله تبارك وتعالى بأفعال المخلوقين فقد تقرر عند العقلاء قاطبة: أن العفو والصفح والتجاوز عن المجرمين من مكارم الأخلاق ومعالي الأمور، وقد أطبقت طبقات الخلق على تفنن آرائهم واختلاف أهوائهم: على تحسين التجاوز والعفو عند المقدرة ثم إن عظم قدر بعض الخدم عند الملك لم يقبح تشفيعه في جمع من المذنبين، فإذا تقرر الجواز في ذلك فالأخبار الواردة في الشفاعة مدونة في الصحاح بالغة مبلغ الاستفاضة[3].
ومعنى هذا أننا إذا أخذنا بقياس الغائب على الشاهد في هذه المسألة كما يفعل المخالفون لنا من المعتزلة وغيرهم فإنه يؤدي إلى جواز غفران الذنوب لمرتكبي الكبائر.
فمذهب أهل الحق أن الشفاعة جائزة بناء على جواز الصفح والعفو من الله سبحانه وتعالى، فإذا ثبت جواز الغفران ثبت تشفيع الشفعاء للعصاة من المؤمنين سواء كانت ذنوبهم صغيرة أم كبيرة.
وعلى ذلك فالشفاعة جائزة عقلًا للمؤمنين المرتكبين الكبائر، فأمرهم موكل لله إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله ورحمته، وإن شاء عذبهم في النار بعدله ثم يخرجهم منها برحمته، وشفاعة الشافعين أما من جهة الشرع:
فقد استدل أهل السنة على ثبوت الشفاعة للعصاة من المؤمنين بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

---

[1](?) الإرشاد للجويني ص393.
[2](?) جوهرة التوحيد للبيجوري ص171، شرح العقائد النسفية ص123.
[3](?) العقيدة النظامية ص 82.

أولًا القرآن الكريم:
1- قوله تعالى: لمحمد صلى الله عليه وسلم: {واستغفر لذنبك والمؤمنين والمؤمنات} [1] دلت الآية على أنه تعالى أمر محمدًا صلى الله عليه وسلم بأن يستغفر لكل المؤمنين والمؤمنات، وصاحب الكبيرة مؤمن فيستغفر له امتثالًا لأمر الله تعالى، وصيانة لعصمته صلى الله عليه وسلم عن مخالفة أمر الله، واستغفاره صلى الله عليه وسلم هو طلب العفو والمغفرة، والشفاعة هر طلب العفو
والمغفرة وإذا استغفر النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب الكبيرة الذي مات قبل توبته، فإن الله تعالى يقبل شفاعته صلى الله عليه وسلم تحصيلًا لمرضاته صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى: {ولسوف يعطيك ربك فترضى} [2]، وعلى ذلك تكون شفاعته صلى الله عليه وسلم مقبولة في حق صاحب الكبيرة[3].
2- قوله تعالى في صفة الملائكة: {ولا يشفعون إلا لمن ارتضى} [4]، ووجه الاستدلال به كما يقول الفخر الرازي "أن صاحب الكبيرة مرتضى عند الله تعالى، وكل من كان مرتضى عند الله تعالى وجب أن يكون من أهل الشفاعة، إنما قلنا: إن صاحب الكبيرة مرتضى عند الله تعالى؛ لأنه ارتضى عند الله بحسب إيمانه وتوحيده، وكل من صدق عليه أنه ارتضى عند الله بحسب هذا الوصف يصدق عليه أنه مرتضى عند الله تعالى بحسب إيمانه، ومتى صدق المركب صدق المفرد، فثبت أن صاحب الكبيرة مرتضى عند الله، وإذا ثبت هذا وجب أن يكون من أهل الشفاعة لقوله تعالى: {ولا يشفعون إلا لمن ارتضى} نفى الشفاعة إلا لمن كان مرتضى، والاستثناء عن النفي إثبات فوجب أن يكون المرتضى أهلًا لشفاعتهم، وإذا ثبت أن صاحب الكبيرة داخل في شفاعة الملائكة وجب دخوله في شفاعة الأنبياء وشفاعة محمد صلى الله عليه وسلم ضرورة لأنه لا قائل بالفرق"[5].
3- قوله تعالى: {فلا تنفعهم شفاعة الشافعين} [6]، ذكر ذلك في معرض التهديد للكفار، فلو كان حال المسلم كذلك، لم يبق في هذا التهديد فرق بين المؤمن والكافر، فكان تخصيص الكافر عبثًا، فتخصيصهم بهذه الحال يدل على أن حال المؤمن بخلافه[7].
4- قوله تعالى: {يوم نحشر المتقين إلى الرحمن وفدا ونسوق المجرمين إلى جهنم وردا لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدًا} [8]، والمقصود من قوله تعالى: {لا يملكون الشفاعة} أن المجرمين لا يملكون الشفاعة لأحد، أو أن غيرهم لا يملكون الشفاعة لهم، ووجب حمل الآية على المعنى

---

[1](?) سورة محمد آية 19.
[2](?) سورة الضحى آية 5.
[3](?) شرح مطالع الأنظار ص222، الأربعين الرازي ص245.
[4](?) سورة محمد آية 19.
[5](?) تفسير الفخر الرازي جـ3 ص60، الفصل لابن حزم جـ4، ص54.
[6](?) سورة المدثر آية 48.
[7](?) الأربعين ص248، معالم أصول الدين ص126.
[8](?) سورة مريم آية 85- 87.

الثاني؛ لأنه غير جائز حمله على المعنى الأول؛ لأن المجرمين الذين يساقون إلى جهنم لا يملكون الشفاعة لأحد.

وقيل: إن المجرمين يعم الكفرة والعصاة، ثم أخبر أنهم لا يملكون الشفاعة إلا العصاة المؤمنون، فدلت الآية على حصول الشفاعة لأهل الكبائر، أي نحشر المتقين والمجرمين ولا يملك أحد الشفاعة {إلا من اتخذ عند الرحمن عهدًا}، وهذا يقتضي أن كل من اتخذ عند الرحمن عهدًا دخل تحت هذه الآية، وصاحب الكبيرة اتخذ عند الرحمن عهد الإيمان والتوحيد فوجب دخوله تحت هذه الآية فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال "العهد: لا إله إلا الله"[1].

---

[1] (?) تفسير القرطبي جـ6، ص4326، الشفاعة العظمى ص46.

ثانيًا: الأحاديث النبوية الشريفة:
استدل أهل السنة على جواز الشفاعة لأهل الكبائر بعدة أحاديث نذكر منها ما يلي:
1- عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي"[1].
وعند شرح الحديث قال: «شفاعتي» أي الشفاعة التي وعدني الله بها ادخرتها «لأهل الكبائر من أمتي» أي لوضع السيئات والعفو عن الكبائر، وأما الشفاعة لرفع الدرجات فلكل من الأتقياء والأولياء، وذلك متفق عليه بين أهل الملة، وقيل: إن المراد بها شفاعتي التي تنجي الهالكين مختصة بأهل الكبائر.
وجاء في كتاب النهاية قول الحافظ البيهقي رواية عن جابر رضي الله عنه أنه قال عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: شفاعتي يوم القيامة لأهل الكبائر من أمتي، فقلت: ما هذا يا جابر؟ قال: نعم، يا محمد، إنه من زادت حسناته على سيئاته فذلك الذي يدخل الجنة بغير حساب، ومن استوت حسناته وسيئاته فذاك الذي يحاسب حسابًا يسيرًا، ثم يدخل الجنة، وأما شفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم: لمن أوثق نفسه وأغلق ظهره"، وقد رواه البيهقي أيضًا عن الحاكم، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح، وقال البيهقي: وظاهره يوجب أن تكون الشفاعة في أهل الكبائر مختصة برسول الله صلى الله عليه وسلم، والملائكة إنما يشفعون في أهل الصغائر واستزادة الدرجات[2].
وبناءً على ذلك يكون حديث الرسول صلى الله عليه وسلم «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» دليلًا على إثبات الشفاعة لعصاة المؤمنين، وهو حديث صحيح جاء في أكثر من كتاب من كتب الأحاديث فقد جاء في «تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي»، و «سنن أبي داود»، و «سنن ابن ماجه»[3]، وقد جاء في «فتح الباري شرح أحاديث البخاري» عند ذكر حديث «من أسعد الناس بشفاعتك»، لعل أبا هريرة سأل عن ذلك عند تحديثه صلى الله عليه وسلم بقوله: "أريد أن أختبئ دعوتي شفاعتي لأمتي في الآخرة"، ومن طرقه: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» [4].
كذلك جاء ذكر هذا الحديث في معظم كتب العقيدة للدلالة على ثبوت الشفاعة لأهل الكبائر، فقد جاء في كتاب «المواقف» في شفاعة محمد صلى الله عليه وسلم «أجمعت الأمة على أصل الشفاعة وهي:
عندنا لأهل الكبائر من الأمة لقوله عليه السلام: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» [5].
وجاء في العقائد النسفية: "الشفاعة ثابتة للرسل بالأخبار في حق أهل

---

[1] (?) سنن أبي داود جـ7، ص129، سنن ابن ماجه جـ2، ص1441.
[2] (?) النهاية للإمام ابن كثير جـ2، ص293.
[3] (?) تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي جـ7، ص127، سنن أبي داود جـ7، ص129، سنن ابن ماجه جـ2 ص1441.
[4] (?) فتح الباري شرح أحاديث البخاري جـ11، ص 443.
[5] (?) المواقف للإيجي ص380.

الكبائر"[1].
وأيضًا «الشفاعة حق لمن أذن له الرحمن، وشفاعة الرسول لأهل الكبائر من أمته وهو مشفع فيهم ولا يرد مطلوبه"[2].
وكذلك "أجمع أهل السنة والجماعة على صحة الشفاعة من الرسول لأهل الكبائر من هذه الأمة"[3].
وذكر الأشعري «عند أهل السنة والاستقامة شفاعة الرسول لأهل الكبائر من أمته» [4].
كذلك ذكر إمام الحرمين: «فإذا ثبت جواز التشريع عقلًا، فقد شهدت له سنن بلغت الاستفاضة، فمن رامها ألفاها منقولة، ثم هي مصرحة بالتشفيع في أهل الكبائر، إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» [5].
2- روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا)[6].
والاستدلال به أن الحديث صريح في أن شفاعته صلى الله عليه وسلم تنال كل من مات من أمته لا يشرك بالله شيئًا، وصاحب الكبيرة كذلك فوجب أن تناله الشفاعة[7].
3- عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يجمع الله الناس يوم القيامة فيهتمون لذلك -وقال ابن عبيد فيلهمون لذلك- فيقولون: لو استشفعنا على ربنا حتى يريحنا من مكاننا هذا، قال: فيأتون آدم صلى الله عليه وسلم، فيقولون: أنت آدم أبو الخلق خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك اشفع لنا عند ربك حتى يريحنا من مكاننا هذا، فيقول: لست هناكم، فيذكر خطيئته التي أصاب فيستحي ربه منها، ولكن ائتوا نوحًا أول رسول بعثه الله، قال: فيأتون نوحًا صلى الله عليه وسلم، فيقول: لست هناكم، فيذكر خطيئته التي أصاب فيستحي ربه منها، ولكن ائتوا إبراهيم صلى الله عليه وسلم الذي اتخذه الله خليلًا، فيأتون إبراهيم صلى الله عليه وسلم فيقول: لست هناكم، ويذكر خطيئته التي أصاب فيستحي ربه منها، ولكن ائتوا موسى صلى الله وعليه وسلم الذي كلمه الله، وأعطاه التوراة، قال: فيأتون موسى عليه السلام، فيقول: لست هناكم ويذكر خطيئته التي أصاب فيستحي ربه منها، ولكن ائتوا عيسى روح الله وكلمته، فيأتون عيسى روح الله وكلمته، فيقول: لست هناكم، ولكن ائتوا محمدًا صلى الله عليه وسلم عبدًا قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فيأتوني

[1] (?) العقائد النسفية ص122.
[2] (?) العقائد العضدية جـ2، ص270، ص 271.
[3] (?) الإنصاف للباقلاني ص168.
[4] (?) مقالات الإسلاميين الأشعري جـ2 ص147، ص148.
[5] (?) الإرشاد للجويني ص394.
[6] (?) رواه الإمام مسلم بشرح النووي جـ3 كتاب الإيمان باب الشفاعة ص74.
[7] (?) تفسير الفخر الرازي جـ3، ص 62.

فأستأذن على ربي فيؤذن لي، فإذا أنا رأيته وقعت ساجدًا فيدعني ما شاء الله فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، قل تسمع، سل تعطه، اشفع تشفع، فأرفع رأسي فأحمد ربي بتحميد يعلمنيه ربي، ثم أشفع فيحد لي حدًّا فأخرجهم من النار وأدخلهم الجنة، ثم أعود فأقع ساجدًا فيدعني ما شاء الله أن يدعني، ثم يقال: ارفع رأسك يا محمد، قل تسمع، سل تعطه، اشفع تشفع، فأرفع رأسي فأحمد ربي بتحميد يعلمنيه، ثم أشفع فيحد لي حدًّا فأخرجهم من النار وأدخلهم الجنة، قال: فلا أدري في الثالثة أو في الرابعة، قال: فأقول: يا رب، ما بقي في النار إلا من حبسه القرآن أي وجب عليه الخلود، قال ابن عبيد في روايته قال قتادة أي وجب عليه الخلود[1].

والحديث واضح في إثبات الشفاعة لعصاة المؤمنين، وهو أن المولى عز وجل عندما يجمع الناس يوم القيامة فيعتنون بسؤال الشفاعة لإزالة ما هم فيه من الكرب والهم فيذهبون إلى الأنبياء صلوات الله عليهم طالبين شفاعتهم، فيقول كل نبي: لست لها.

قال الإمام القاضي عياض رحمه الله «هذا يقولونه تواضعًا وإكبارًا لما يسألونه، قال وقد تكون إشارة من كل واحد منهم إلى أن هذه الشفاعة، وهذا المقام ليس له، بل لغيره وكل واحد منهم يدل على الآخر حتى انتهى الأمر إلى صاحبة، قال ويحتمل أنهم علموا أن صاحبها محمد صلى الله عليه وسلم معين، وتكون إحالة كل واحد منهم على الآخر على تدريج الشفاعة في ذلك إلى نبينا محمد صلى عليه وسلم، وأما مبادرة النبي صلى الله عليه وسلم لذلك، وإجابته لدعوتهم فلتحققه صلى الله عليه وسلم أن هذه الكرامة والمقام له صلى الله عليه وسلم خاصة» [2].

وقوله صلى الله عليه وسلم «فيأتوني فأستأذن على ربي فيؤذن لي» أي يؤذن له في الشفاعة التي ادخرها الله له وهي الإراحة من الموقف والفصل بين العباد.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «ما بقي في النار إلا من حبسه القرآن»، وفي هذا أكبر دليل على صحة مذهب أهل الحق، وما أجمع عليه السلف أنه لا يخلد في النار أحد مات على التوحيد، وأن من وجب عليه الخلود في النار هم الكفار[3].

4- عن أبي سعيد قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم أو قال بخطاياهم فأماتهم إماتة حتى إذا كانوا فحمًا أذن بالشفاعة فجيء بهم ضبائر ضبائر فبثوا على أنهار الجنة، ثم قيل: يا أهل الجنة أفيضوا عليهم فينبتون نبات الحبة تكون في حميل السيل فقال: رجل من القوم كأن سول الله صلى الله عليه وسلم قد كان بالبادية "[4].

وقد وضح لنا الإمام النووي رحمة الله عليه معنى هذا الحديث فقال:

---

[1](?) صحيح الإمام مسلم جـ3، ص 53- 58، فتح الباري شرح صحيح البخاري جـ11، ص 432، ص435.

[2](?) صحيح الإمام مسلم جـ3، كتاب الأيمان باب الشفاعة ص56.

[3](?) صحيح الإمام مسلم جـ3 ص 53- 58.

[4](?) صحيح الإمام مسلم بشرح الإمام النووي جـ3 ص37، ص38.

«فالظاهر والله أعلم أن هذا الحديث أن الكفار الذين استحقوا الخلود في النار لا يموتون فيها ولا يحيون يخفف عنهم من عذابها وقال المولى عز وجل وقوله الحق: {لا يموت فيها ولا يحيى} [1]، وهو قول أهل الحق إذا قالوا: إن عذاب الكفار دائم، وإن نعيم المؤمنين دائم.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «ولكن ناس أصابتهم النار.. إلى آخره» المراد بالناس هم المؤمنون المذنبون فإنهم سيدخلون النار لعدل المولى عز وجل، ثم يعذبون المدة التي قدرها الله لهم، ثم يميتهم الله إماتة تذهب معها الإحساس ثم يخرجون من النار، وقد صاروا فحمًا مجموعات متفرقة كما تحمل الأمتعة، ويلقون في أنهار الجنة، فيصب عليهم ماء الحياة بأمر المولى عز وجل فينبتون من جديد، وفي رواية أخرى يشبههم الرسول صلى الله عليه وسلم بأنهم ينبتون كما تنبت الحبة، صفراء ضعيفة ملتوية، ثم تقوى وتشتد، فما أروعه من تشبيه لقوة من بعد ضعف» [2].

فإذا نظرنا إلى هذا الحديث وجدناه بلا شك يثبت أن المؤمنين سيخرجون من النار بعد أن يعذبوا القدر الذي يراه الله لهم، ويكون دليل للرد على القائلين بحرمان عصاة المؤمنين من الشفاعة.

فالحديث واضح وصريح بأنهم سيخرجون من النار، والخروج إما بالشفاعة، وأما رحمة منه عز وجل حيث جاء في الحديث الصحيح «فيقول الله عز وجل شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط، قد عادوا حممًا فيلقيهم في نهر في أفواه الجنة يقال له: نهر الحياة فيخرجون كما تخرج الحبة في حميل السيل)[3]، والحديث صريح بأن الخروج سببه الشفاعة.

هكذا استدل أهل السنة بالآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة على إثبات الشفاعة للعصاة من المؤمنين وإثبات أن أهل الكبائر لا يخلدون في النار إذا ماتوا وهم موحدون، وأمرهم موكل لله إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته بشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته. والله أعلم.

موقف المعتزلة من الأحاديث الدالة على إثبات الشفاعة لعصاة المؤمنين:

ذهبت المعتزلة إلى أن الحديث القائل «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» يتعارض مع ما رواه الحسن البصري، وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا تنال شفاعتي أهل الكبائر من أمتي» وهذا يدل على عدم الشفاعة لأهل الكبائر[4].

وقد ذكر الإمام الفخر الرازي اعتراض المعتزلة على حديث «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»، حيث قالوا: إنه حديث غير صحيح؛ لأنه يدل على أن شفاعته ليست إلا لأهل الكبائر، وهذا غير جائز لأن شفاعته منصب عظيم

---

[1] (?) سورة طه آية 74.
[2] (?) شرح الإمام النووي في صحيح الإمام مسلم جـ3 ص37، ص38.
[3] (?) صحيح مسلم بشرح النووي جـ3 ص32.
[4] (?) الأنصاف للبقلاني ص171.

فتخصيصه بأهل الكبائر فقط يقتضي حرمات أهل الثواب عنه، وذلك غير حائز لأنه لا أقل من التسوية ثم أنه خبر واحد ورد على مضادة القرآن، فإنا قد أثبتنا بكثير من الآيات على بطلان الشفاعة في عصاة المؤمنين، وعلى هذا وجب رد هذا الحديث لمخالفته للقرآن، وأضاف الإمام الفخر الرازي في تفسيره بعض الاحتمالات التي أولت بها المعتزلة هذا الحديث على فرض صحته.

أحداها: أن يكون المراد منه الاستفهام بمعنى الإنكار يعني شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي كما أن المراد من قوله: «هذا ربي» [1] أي أهذا ربي؟

ثانيهما. أن لفظ الكبيرة غير مختص لا في أصل اللغة، ولا في عرف الشرع بالمعصية بل كما يتناول المعصية يتناول الطاعة، قال تعالى في صفة الصلاة {وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين} [2] وإذا كان كذلك فقوله لأهل الكبائر لا يجب أن يكون المراد منه أهل المعاصي الكبيرة؛ بل لعل المراد منه أهل الطاعات الكبيرة.

فإن قيل: هب أن لفظ الكبيرة يتناول الطاعات والمعاصي، ولكن قوله: «أهل الكبائر» صيغة جمع مقرونة بالألف واللام، فيقيد العموم فوجب أن يدل الخبر على ثبوت الشفاعة لكل من كان من أهل الكبائر سواء كان من أهل الطاعات الكبيرة أو المعاصي الكبيرة، قلنا: لفظ الكبائر وإن كان للعموم إلا أن لفظ "أهل" مفرد فلا يقيد العموم فيكفي في صدق الخبر شخص واحد من أهل الكبائر فتحمله على الشخص الآتي بكل الطاعات فإنه يكفي في العمل بمقتضى الحديث حمله عليه.

وثالثها: هب أنه يجب حمل أهل الكبائر على أهل المعاصي الكبيرة أعم من أهل المعاصي الكبيرة بعد التوبة أو قبل التوبة، فنحن نحمل الخبر على أهل المعاصي الكبيرة بعد التوبة، ويكون تأثير الشفاعة في أن يتفضل الله عليه بما انحبط من ثواب طاعته المتقدمة على فسقه[3].

كذلك جاء في شرح الأصول الخمسة أن هذا الخبر «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» لم تثبت صحته أولًا، ولو صح فإنه منقول بطريق الآحاد عن النبي، ومسألتنا طريقها العلم، فلا يصح الاحتجاج به، ثم إنه معارض بأخبار رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم في باب الوعيد نحو قوله: «لا تدخل الجنة نمام ولا مدمن خمر ولا عاق"[4] وقوله: «من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ بها بطنه يوم القيامة في نار جهنم خالدًا مخلدًا» [5].

ثم قالوا: إن هذا الحديث «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» يجب حمله على ما يقتضيه كتاب الله وسنة رسول فيكون المراد به شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي إذا تابوا؛ لأن ما استحق التائب من الثواب قد انحبط بارتكابه الكبيرة، ولا ثواب له إلا مقدار ما قد استحقه بالتوبة، فيه حاجة إلى

---

[1](?) سورة الكهف آية 78.

[2](?) سورة البقرة آية 45.

[3](?) تفسير الفخر الرازي جـ3، ص62، ص63.

[4](?) صحيح مسلم جـ2، ص112-113، سنن ابن ماجه جـ2، ص120.

[5](?) صحيح مسلم جـ2، ص118، صحيح البخاري جـ2، ص120.

نفع التفضل عليه[1].

مما سبق تبين لنا أن المعتزلة أولوا الحديث الواضح في دلالته على الشفاعة للعصاة من المؤمنين، وقالوا: إن حديث {شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي} لا يصح، وإن صح يجب تأويله، إما باشتراط التوبة أي شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي إذا تابوا، وأما بتأويله فيكون معناه: أشفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) على الاستفهام الإنكاري.

كذلك اعترضت المعتزلة على بقية الأحاديث الدالة على إثبات الشفاعة لعصاة المؤمنين، وقالت: إنها أخبار طويلة ولا يمكن ضبطها بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، والظاهر أن الراوي رواها بلفظ نفسه، وعلى ذلك لا يكون شيء منها حجة، كما أنها وردت خلاف ظاهر القرآن، وأنها خبر من واقعة واحدة، وقد رويت على وجوه مختلفة بالزيادة والنقصان، كما أنها خبر عن واقعة عظيمه فيجب أن تتوافر الدواعي على نقلها، فلو كان صحيحًا لوجب بلوغه إلى حد التواتر، وحيث لم يكن كذلك فقد تطرقت التهمة إليها، وأيضًا إن الاعتماد على خبر الواحد الذي لا يفيد إلا الظن في المسائل القطعية غير جائز[2].

موقف أهل السنة من أدلة المعتزلة:

من خلال عرض أدلة المعتزلة على نفي الشفاعة للعصاة من المؤمنين اتضح لنا أنهم ذكروا مجموعة من الآيات الكريمة، وأولوا معناها بما يخدم مذهبهم، كما استدلوا ببعض الأحاديث النبوية الشريفة مستشهدين بها في غير مكانها، كذلك أولوا الأحاديث الواردة في الشفاعة، وقالوا: أنها ثابتة للمؤمنين التائبين، وتكون لزيادة الثواب والفضل وليست للمؤمنين المذنبين.

ولقد تصدى أهل السنة للرد على هذه الأدلة سواء كانت هذه الأدلة آيات قرآنية أو أحاديث نبوية شريفة.

أولًا: موقف أهل السنة من الآيات القرآنية التي استدل بها المعتزلة

1- قوله تعالى: {واتقوا يومًا لا تجزي نفس عن نفس شيئًا ولا يقبل منها شفاعة} [3]. ذكر الإمام الألوسي عند تفسيره لهذه الآية الآتي:

«تمسك المعتزلة بعموم الآية على نفي الشفاعة لأهل الكبائر- وكون الخطاب للكفار والآية نازلة فيهم- لا يدفع العموم المستفاد من اللفظ، وأجيب بالتخصيص من وجهين الأول- بحسب المكان والزمان، فإن مواقف القيامة ومقدار زمانها فيها سعة وطول، ولعل هذه الحالة في ابتداء وقوعها وشدته ثم يأذن بالشفاعة، والثاني بحسب الأشخاص إذ لا بد لهم من التخصيص في غير العصاة لمزيد الدرجات، فليس العام باقيًا على عمومه عندهم، وإلا اقتضى نفي زيادة المنافع وهم لا يقولون به، ونحن نخصص في العصاة بالأحاديث الصحيحة البالغة حد التواتر، وحيث فتح باب التخصيص نقول أيضًا: ذلك النفي مخصص بما قبل الإذن لقوله تعالى: {ولا تنفع

---

[1] (?) شرح الأصول الخمسة ص690- 691.

[2] (?) تفسير الفخر الرازي جـ3، ص64، ص65.

[3] (?) سورة البقرة آية 48

الشفاعة عنده إلا لمن أذن له} [1]، وهو تخصيص له دليل، وتخصيصهم لا يظهر له دليل على أن الشفاعة بزيادة المنافع يكاد أن لا تكون شفاعة وإلا لكنا شفعاء الرسول صلى الله عليه وسلم عند الصلاة عليه مع أن الإجماع وقع منا ومنهم على أنه هو الشفيع، وأيضًا في قوله تعالى: {واستغفر لذنبك للمؤمنين﴾ [2] يشير إلى الشفاعة التي ندعيها ويحث على التخصيص الذي نذهب إليه[3].

وقال القرطبي عند تفسيره لهذه الآية: "ليست الآية عامة في كل ظالم، والعموم لا صيغة له فلا تعم هده الآيات كل من يعمل سوءًا، وكل نفس، وإنما المراد بها الكافرون دون المؤمنين بدليل الأخبار الواردة في ذلك، وأيضًا فإن الله تعالى أثبت شفاعة لأقوام ونفاها عن أقوام فقال في صفة الكافرين {فما تنفعهم شفاعة الشافعين} [4]، وقال: {ولا يشفعون إلا لمن ارتضى} [5]، وقال: {ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له} [6]، فعلمنا بهذه الجملة أن الشفاعة إنما تنفع المؤمنين دون الكافرين، وقد أجمع المفسرون على أن المراد بقوله: {واتقوا يومًا لا تجزي نفس عن نفس شيئًا ولا يقبل منها شفاعة} [7]، النفس الكافرة لا كل نفس"[8].

وكذلك قال الإمام أبو السعود في تفسيره: «إن تمسك المعتزلة بهـذه الآية على إنكار الشفاعة لأهل الكبائر ليس على حق لأن الآية خاصة بالكفار، ويؤيده أن الخطاب معهم أي مع الكفار ولرد اعتقادهم الفاسد بأن آباءهم وأنبيائهم يشفعون لهم» [9].

2- قوله تعالى: {ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع}[10]، ولقد أجاب الإمام الفخر الرازي عن هذه الآية بأن قوله تعالى: {ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع} نقيض لقولنا: للظالمين حميم وشفيع، لكن قولنا: للظالمين حميم وشفيع موجبة كلية، ونقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية، والسالبة يكفي في صدقها تحقق ذلك السلب في بعض الصور، ولا يحتاج فيه إلى تحقق ذلك السلب في جميع الصور، وعلى هدا فنحن نقول بموجبة لأن عندنا أنه ليس لبعض الظالمين حميم ولا شفيع يجاب وهم الكفار، فأما أن يحكم على كل واحد منهم بسلب الحميم والشفيع فلا[11].

كما قال أهل السنة: إن قوله تعالى: {ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع} أن المراد بالظلم هنا الشرك والكفر الذي لا تنفع معه طاعة، ومما يدل على هذا ما جاء عن علقمة عن عبد الله رضي الله عنه لما نزلت {ولم

---

[1] (?) سورة سبأ آية 23
[2] (?) سورة محمد آية 19
[3] (?) تفسير الإمام الألوسي جـ1، ص252.
[4] (?) سورة المدثر آية 48
[5] (?) سورة الأنبياء آية 28
[6] (?) سورة سبأ آية 23
[7] (?) سورة البقرة آية 48
[8] (?) تفسير القرطبي جـ1، ص419.
[9] (?) تفسير الإمام أبي السعود جـ1، ص79.
[10] (?) سورة غافر آية 18
[11] (?) تفسير الفخر الرازي جـ3 ص65.

يلبسوا إيمانهم بظلم}[1]، قال أصحابه صلى الله عليه وسلم: وأينا لم يظلم نفسه، فنزلت {إن الشرك لظلم عظيم}[2].

وإذا كان المراد بالظلم هنا الشرك والكفر الذي لا تنفع معه طاعة فهذه الآية تدل على أنه لا شفاعة تنفع الكافر ولا حميم يدفع عنه والمؤمن بخلاف ذلك وإن كانت له سيئات[3].

3- قوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه، ولا خلة ولا شفاعة} [4].

استدلت المعتزلة بأن هذه الآية تدل على منع الشفاعة، وعند تتبع المفسرين لها، لا نجد لاستدلالهم أي وجه، فقد ذكر الإمام الفخر الرازي عند تفسيره هذه الآية أن قوله تعالى: {ولا خلة ولا شفاعة} عام في الكل، إلا أن سائر الدلائل دلت على ثبوت المودة والمحبة بين المؤمنين، وعلى ثبوت الشفاعة للمؤمنين، وقال: {ولا خلة ولا شفـاعة} أوهم ذلك نفى الخلة والشفاعة مطلقًا، فذكر تعالى عقيبه {والكافرون هم الظالمون} ليدل على أن ذلك النفي مختص بالكافرين، وعلى هذا التقدير تصير الآية دالة على إثبات الشفاعة في حق الفساق قال القاضي: هذا التأويل غير صحيح لأن قوله: {والكافرون هم الظالمون} كلام مبتدأ فلم يجب تعليقه بما تقدم.

والجواب: أنا لو جعلنا هذا الكلام مبتدأ تطرق الخلف إلى كلام الله تعالى، لأن غير الكافرين قد يكون ظالمًا، أما إذا علقناه بما تقدم زال الإشكال فوجب المصير إلى تعليقه بما قبله.

والتأويل الثاني: إن الكافرين إذا دخلوا النار عجزوا عن التخلص من ذلك العذاب، فالله تعالى لم يظلمهم بذلك العذاب، بل هم الذين ظلموا أنفسهـم حيث اختاروا الكفر والفسق حتى صاروا مستحقين لهذا العذاب، ونظيره قوله تعالى: {ووجدوا ما عملوا حاضرًا ولا يظلم ربك أحدًا} [5].

التأويل الثالث: إن الكافرين هم الظالمون حيث تركوا تقديم الخيرات ليوم فاقتهم وحاجتهم وأنتم أيها الحاضرون لا تقتدوا بهم في هذا الاختيار الرديء، ولكن قدموا لأنفسكم ما يجعلونه يوم القيامة فدية لأنفسكم من عذاب الله.

والتأويل الرابع الكافرون هم الظالمون لأنفسهم بوضع الأمور في غير مواضعها، لتوقعهم الشفاعة ممن لا يشفع لهم عند الله فإنهم كانوا يقولون في الأوثان {هؤلاء شفعاؤنا عند الله} [6]، وقالوا أيضًا: {ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى} [7]، فمن عبد جمادًا وتوقع أن يكون شفيعًا له عند الله فقد ظلم نفسه حيث توقع الخير ممن لا يجوز التوقع منه.

والتأويل الخامس المراد من الظلم ترك الإنفاق، قال تعالى {أتت أكلها ولم

---

[1](?) سورة الأنعام آية 6.

[2](?) سورة لقمان آية31، صحيح البخاري كتاب التفسير.

[3](?) الإنصاف للباقلاني ص 174.

[4](?) سورة البقرة آية 254

[5](?) سورة الكهف آية 49

[6](?) سورة يونس آية 18.

[7](?) سورة الزمر آية 3.

تظلم منه شيئًا} [1] أي أعطت ولم تمنع فيكون معنى الآية والكافرون التاركون للإنفاق في سبيل الله، وأما المسلم فلا بد وأن ينفق منه شيئًا قلّ أو كثر.

والتأويل السادس {والكافرون هم الظالمون} أي هم الكاملون في الظلم البالغون المبلغ العظيم فيه كما يقال: العلماء هم المتكاملون أي هم الكاملون في العلم فكذا ههنا[2].

وعلى ذلك تكون الآية واضحة في إثبات الشفاعة للفساق ومما يرجح ذلك عجز الآية القائل {والكافرون هم الظالمون} حيث إن هذا التذيل أكد لنا أن نفي الخلة والشفاعة منصب على الكافرين لظلمهم أنفسهم بأحد الوجوه التي ذكرها الإمام الفخر الرازي.

4- قوله تعالى: {وما للظالمين من أنصار} [3].

وقد أجاب الفخر الرازي عن هذه الآية بقوله: «فالجواب عنه أنه نقيض لقولنا للظالمين أنصار وهذه موجبة كلية فقوله: {وما للظالمين من أنصار} سالبة جزئية فيكون مدلوله سلب العموم وسلب العموم لا يفيد عموم السلب[4].

ومن الملاحظ أن الإمام الفخر الرازي قد أجاب بالدليل المنطقي حيث وضح أن سلب وجود الأنصار كما هو واضح في الآية هو سلب جزئي، وحكم جزئي لا أستطيع أن نعممه على الكل فالسلب في الآية لا يفيد وقوعه على الكل.

5- قوله تعالى: {ولا يشفعون إلا لمن ارتضى} [5].

تعد هذه الآية من أقوى الدلائل على إثبات الشفاعة لأهل الكبائر، وليست لنفي الشفاعة عن أهل الكبائر كما احتجت المعتزلة، فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما والضحاك {إلا لمن ارتضى} أي «لمن قال: لا إله إلا لله، وتقريره هو أن من قال: لا إله إلا الله فقد ارتضاه تعالى في ذلك، ومتى صدق عليه أنه ارتضاه الله تعالى في ذلك فقد صدق عليه أنه ارتضاه الله لأن المركب متى صدق فقد صدق لا محالة كل واحد من أجزائه، وإذا ثبت أن الله قد ارتضاه وجب اندراجه تحت هذه الآية فثبت بالتقرير الذي ذكرناه أن هذه الآية من أقوى الدلائل لنا على ما قرره ابن عباس رضي الله عنهما»[6].

ثم ذكر الإمام الجليل سيد قطب أنهم لا يتقدمون بالشفاعة إلا لمن ارتضاه الله رضي أن يقبل الشفاعة فيه، وهم بطبيعتهم خائفون الله مشفقون من خشيته على قربهم وطهارتها وطاعتهم التي لا استثناء فيها ولا انحراف فيها[7].

إذن الآية لا تنفي الشفاعة لعصاة المؤمنين، ولا يمكن أن تكون حجة على

---

[1](?) سورة الكهف آية 33

[2](?) تفسير الفخر الرازي جـ3، ص206، ص207.

[3](?) سورة البقرة آية 270.

[4](?) تفسير الفخر الرازي جـ3، ص 65.

[5](?) سورة الأنبياء آية 28.

[6](?) تفسير الفخر الرازي جـ22 ص 16.

[7](?) تفسير سيد قطب جـ17 ص2375.

ذلك، ولكن يفهم منها أن الشفاعة لا يملكها أي إنسان، ولكن خصص المولى عز وجل لها أناسًا معينين قد ارتضاهم وأهلهم لذلك، وعلى تفسير ابن عباس لمعنى {ارتضى} أي من قال: لا إله إلا الله، أي قول الشهادة يؤكد لنا أن الشفاعة ثابتة لأهل الكبائر لأنهم من أهل لا إله إلا الله محمدًا رسول الله، وعند تتبع تفسير هذه الآية عند كثير من المفسرين أمثال أبي السعود، وابن كثير و «الكشاف» والقاسمي[1] نجدهم يؤيدون بتفسيرهم أن تلك الآية من أقوى الدلائل على إثبات الشفاعة لعصاة المؤمنين.

6- قوله تعالى: {فما تنفعهم شفاعة الشافعين}[2].

هذه الآية جاءت في حق الكفار وتخصيصهم بهذه الحال يدل على أن حال المؤمنين خلاف ذلك[3].

ويذكر ابن كثير في تفسيره لقوله تعالى: {ما سلكم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب بيوم الدين حتى أتانا اليقين فما تنفعهم شفاعة الشافعين} [4] أن قوله عز وجل {فما تنفعهم شفاعة الشافعين} أي من كان متصفًا بمثل هذه الصفات فإنه لا تنفعه يوم القيامة شفاعة شافع؛ لأن الشفاعة إنما تنجح إن كان المحل قابلًا، فأما من وافى الله كافرًا يوم القيامة فإنه له النار لا محالة خالدًا فيها[5].

7- قوله تعالى: {يدبر الأمر ما من شفيع إلا من بعد إذنه} [6]، وقوله تعالى: {لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صوابا} [7]، وقوله تعالى: {من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه} [8].

والآيات تفيد أنه لا يشفع عند الله أحد إلا بأمره وإذنه وذلك أن المشركين كانوا يزعمون أن الأصنام تشفع لهم، وقد أخبر الله تعالى عنهم بأنهم يقولون {ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى} [9]، وقولهم {هؤلاء شفعاؤنا عند الله} [10]، ثم بين تعالى أنهم لا يجدون هذا المطلوب فقال: {ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم} [11]، فأخبر الله تعالى أنه لا شفاعة عنده لأحد إلا من استثناه الله تعالى بقوله: {إلا بإذنه}، ونظيره قوله تعالى: {يوم يقوم الروح والملائكة صفا لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صوابا} [12].

فهذا يدل على أنه ليس لأحد من الخلائق أن يقدم على الشفاعة إلا بإذن

---

[1](?) تفسير ابن كثير جـ3 ص 176، تفسير أبي السعود جـ3، ص339، تفسير الكشاف جـ2 ص569، تفسير القاسمي جـ11، ص4264.

[2](?) سورة المدثر آية 48.

[3](?) معالم أصول الدين الرازي ص 126.

[4](?) سورة المدثر آية 42- 48.

[5](?) تفسير ابن كثير جـ4 ص447.

[6](?) سورة يونس آية 3

[7](?) سورة النبأ آية 38

[8](?) سورة البقرة آية 255

[9](?) سورة الزمر آية 3

[10](?) سورة يونس آية 18

[11](?) سورة يونس آية 18

[12](?) سورة النبأ آية 38، تفسير الفخر الرازي جـ7 ص 9، ص 11.

من الله تعالى فالآيات لا تنفي حصول الشفاعة لعصاة المؤمنين- كما زعمت المعتزلة- بل تثبتها.
وخلاصة ما تقدم أن ما احتج به المعتزلة من الآيات القرآنية على أنها تصرح بظاهرها أنه ليس للعصاة من المؤمنين شفاعة، فقد رفض أهل السنة التسليم بأن هذه الآيات وأمثالها في حق المؤمنين والكفار جميعًا، وقالوا: إنها خاصة بالكفار فقط دون المؤمنين، ثم قالوا: ولو سلمنا بعمومها في حق المذنبين من المؤمنين والكفار جميعًا، فإنه يجب القول بأنها خاصة بالكفار إذ توجد نصوص
أخرى دالة على ثبوت شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم للعصاة من المؤمنين، إذن فيجب تأويل تلك الآيات، وذلك بتخصيصها بالكفار جمعًا بين الأدلة[1].
وقد قال القاضي أبو بكر الباقلاني موجهًا كلامه للمعتزلة والخوارج «أنتم وإخوانكم من الخوارج دأبكم لدى دائمًا أن تجعلوا آيات العذاب في أهل الإيمان والتوحيد، وهي لأهل الكفر والضلال من المؤمنين بحمد الله تعالى، وهذه الآيات كلها في أهل الكفر والده يدل على صحة هذا ملف ما خاص الأخبار الصحاح (من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، وغير ذلك من أخبار[2].

ثانيًا: موقف أهل السنة من الأحاديث النبوية التي استدلت بها المعتزلة

استدلت المعتزلة- كما سبق- ببعض الأحاديث على نفي شفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الحديث الذي رواه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة القائل «.. فسحقًا فسحقًا)[3].
وأيضًا الذي رواه عبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله «... لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت» [4] وغيرها مما استدل به المعتزلة.
ورأى أهل السنة في تلك الأحاديث أنها لا تدل على نفي الشفاعة وإنما تدل على أنهم بعدوا عن الكمال البشري في الإيمان والطاعة والطهارة والبر، ويجوز أن يترتب على هذا تأخر مرتبتهم في الجنة، وفي دخولها، ولن يكون لهم السبق في دخولها.
وقد ذكر الإمام النووي ما يفيد ذلك فقال: "لا يدخلها دخول الفائزين حين يدخلها السابقون والأبرار أو يطيل حسابه" [5]
وعلى ذلك يكون المراد من هذه الأحاديث نفي كمال الإيمان لا نفي حقيقة الإيمان، إذن فلكل منها وجه لو صرفت إليه لصحت، ولم تكن معارضة لأخبار الشفاعة، وكذلك لاحجة فيها على حرمان عصاة المؤمنين من الخروج من النار[6].
ومما يؤكد ذلك دلالة حديث "أبي ذر"، على أن المؤمن الفاسق إذا مات

---

[1] (?) شرح العقائد النسفية ص123، شرح مطالع الأنظار ص227.
[2] (?) الإنصاف للباقلاني ص 164.
[3] (?) جاء ذكر هذا الحديث في ص 24
[4] (?) جاء ذكر هذا الحديث في ص25
[5] (?) شرح الإمام النووي في صحيح الإمام مسلم جـ2، ص113.
[6] (?) الإنصاف للباقلاني ص172، ص173.

على كلمة التوحيد دخل الجنة فقد روي عن أبي ذر رضي الله عنه قال: "أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثوب أبيض وهو نائم، ثم آتيته وقد استيقظ فقال: ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر"[1].

ومعنى الحديث واضح وهو أن من قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله، ومات ولم يفعل شيئًا ينافيه أو يعتقد ما يخالف ذلك دخل الجنة وإن زنى وإن سرق، وتخصيص الزنى والسرقة في الحديث؛ لأن الذنب إما حق للمولى عز وجل، ولذلك ضرب له مثلًا بالزنى ولها حق للعباد وضرب له مثلًا بأخذ ما لا يملكون خفية بغير حق وهو السرقة.

وقيل: إن سبب تكرار أبي ذر السؤال على سبيل الاستبعاد، والاستغراب لهذا الحكم فكرره ليتحققه ويثبته أو على سبيل كمال السرور برحمة المولى عز وجل؛ لأنه غفور رحيم وشكرًا له على كمال نعمته التي أنعم بها على عباده بغفرانه مثل هذا العصيان- والرغام هو التراب ورغم الأنف هو الصافة بالأرض والمراد هنا الذلة والانقياد مع الكراهة، وكان أبو ذر رضي الله عنه يذكر ذلك تفاخرًا وتأكيدًا وتحقيقًا لها.

فهذا الحديث وأمثاله يدل، على أن المؤمن وإن فسق، ارتكب الكبيرة فإنه يدخل الجنة، إن شاء الله تعالى إما بعفو الله ومغفرته وكرمه، وفضله، وإما بشفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعد التعذيب بولوج النار على قدر العصيان[2].

وبذلك التوفيق قبلنا جميع الأخبار الصحاح، ولم نضرب بعضها ببعض ولا أسقطنا بعضها ببعض، كما فعل اليهود {ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض} [3].

أما اعتراض المعتزلة على حديث (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) بأنه غير صحيح ويتعارض مع ما روي عن الحسن البصري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تنال شفاعتي أهل الكبائر من أمتي».

فقد أثبت أهل السنة- كما سبق- صحة حديث «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» فهو موجود في سنن أبي داود الترمذي وابن حنبل وابن ماجه[4].

وقد ذكر القاضي الباقلاني[5]: أن من ضمن الأدلة على ثبوت الشفاعة حديث «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»، وأيضًا قوله- صلى الله عليه وسلم-: "خيرت بين أن يدخل شطر أمتي الجنة

وبين الشفاعة فاخترت الشفاعة؛ لأنها أعم وأكفأ، أترونها للمؤمنين المتقين؟ لا، لكنها للمذنبين الخطائين"[6].

أما الحديث الذي ذكره المعتزلة، معارضين به الأحاديث الأخرى في جواز

---

[1] (?) صحيح الإمام البخاري جـ4، ص 138.

[2] (?) الدين الخالص جـ3، ص137، ص 138.

[3] (?) سورة النساء آية 150.

[4] (?) تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي جـ7، ص 127، سنن أبي داود جـ7، ص 129، سنن ابن ماجه جـ2، ص1441.

[5] (?) الإنصاف للباقلاني ص172.

[6] (?) سنن ابن ماجه جـ2، ص1441

الشفاعة لأهل الكبائر من المؤمنين، وهو ما رواه عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تنال شفاعتي أهل الكبائر من أمتي"، فقد رد عليه القاضي الباقلاني من وجهين: أولًا: أنه لم يرد من الحسن، وأنه غير صحيح، وإنما هو اختلاق وكذب، ولا يعارض الآثار الصحاح المتفق على صحتها، ثانيًا. إنه لو كان صحيحًا فيمكن تأويله على أنه أراد به الكبائر التي تخرج من الإسلام، نحو الكفر بعد الإيمان، أو استحلال ما حرم الله أو تكذيب بعض الرسل أو بعض الكتب، فيحمل قوله صلى الله علبه وسلم: "شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي" في حق من يبقى على الإيمان إذا- حتى يخرج من الدنيا، ويحمل ما ذكروا- لو كان صحيحًا- على من خرج من الدنيا على غير إيمان[1].

ثم ادعت المعتزلة[2] أن هذا الحديث على فرض صحته فهو معارض بأخبار رويت أن صلى الله عليه وسلم في باب الوعيد نحو قوله: "لا تدخل الجنة نمام ولا مدمن خمر ولا عاق"[3].

وقوله: «من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ بها بطنه يوم القيامة في نار جهنم خالدًا مخلدًا» [4] إلى غير ذلك.

ويجاب عن ذلك أن هذه الأخبار تحمل على من فعل ذلك مستحلًا لفعله، أو فعله على وجه التكذيب للصادق فيما أخبر به أن هذا الفعل كبيرة وحرام، أو أن المراد ليس إيمانه كإيمان المؤمن الذي لم يرتكب المعصية في كمال البر والطهارة والعفة.

فالمقصود نفي الكمال لا نفي حقيقة الإيمان، وقال القاضي: إنه وعيد لا يراد به الوقوع، وإنما يقصد به الزجر والردع ونفي الفضيلة والكمال دون الحقيقة في رفع الإيمان وإبطاله[5].

وعلى ذلك تكون هذه الأخبار غير معارضة لأخبار الشفاعة وكذلك لا حجة لهم فيها على حرمان عصاة المؤمنين من الخروج من النار يقول الفخر الرازي: «الجواب على جميع أدلة المعتزلة بحرف واحد هو أن أدلتهم على نفي الشفاعة تفيد نفي جميع أقسام الشفاعات، وأدلتنا على إثبات الشفاعة تفيد إثبات شفاعة خاصة، والعام والخاص إذا تعارضا قدم الخاص على العام، فكانت دلائلنا مقدمة على دلائلهم»[6].

فالخطأ الذي وقع فيه المعتزلة هنا هو أنهـم طبقوا قياس الغائب على الشاهد، وهذا القياس فضلًا عن أنه قياس فاسد في باب العقائد فإنه قياس مع الفارق، إذ إن العباد واقعون تحت الشريعة فتقاس أفعلهم بمدى مراعاتهم أو مخالفتهم لتلك الشريعة، وليس كذلك الله تعالى؛ إذ ليس فوقه مبيح أو حاظر، وقد قال تعالى: {لا يسأل عما يفعل وهم يسألون} [7]، يقول البيضاوي في تفسيره {لا يسأل عما يفعل} لعظمته وقوة سلطانه، وتفرده

---

[1] (?) الإنصاف للباقلاني ص171
[2] (?) شرح الأصول الخمسة ص691.
[3] (?) صحيح مسلم جـ2، ص112، سنن ابن ماجه جـ2، ص1120.
[4] (?) صحيح مسلم جـ2، ص118، صحيح البخاري جـ2، ص120.
[5] (?) الإنصاف للباقلاني ص172، ص173.
[6] (?) تفسير الفخر الرازي جـ3، ص65.
[7] (?) سورة الأنبياء آية 21

بالألوهية والسلطنة الذاتية، وهم يسألون لأنهم مملكون مستعبدون[1].
أما تأويلهم أحاديث الشفاعة بكونها لزيادة الدرجات في الجنة[2] فباطل ومردود لتصريح الأحاديث النبوية الشريفة بإخراج من دخل النار من المؤمنين منها.
فقد ذكر التفتازاني "ولما كان أصل العفو والشفاعة ثابتًا بالأدلة القطعية من الكتاب والسنة والإجماع، قالت المعتزلة بالعفو عن الصغائر مطلقًا، وعن الكبائر بعد التوبة، وبالشفاعة لزيادة الثواب، كلاهما فاسد.
أما الأول. فلأن التائب ومرتكب الصغيرة المجتنب عن الكبيرة لا يستحقان العذاب عندهم، فلا معنى للعفو.
وأما الثاني: فلأن النصوص الدالة على الشفاعة، بمعنى طلب العفو عن الجناية (وأهل الكبائر من المؤمنين لا يخلدون في النار) وإن ماتوا من غير توبة لقوله تعالى: {فمن يعمل مثقال ذرة خيرًا يره} [3]، ونفس الإيمان عمل خير، لا يمكن أن يرى جزاءه، قبل دخول النار. ثم يدخل النار فيخلد لأنه باطل بالإجماع، فتعين الخروج من النار، ولقوله تعالى: {وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار} [4]، ولقوله تعالى: {إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا} [5] إلى غير ذلك من النصوص الدالة على كون المؤمن من أهل الجنة[6].
وكذلك الأحاديث الدالة على خروج المؤمنين من النار بشفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم مثل قوله صلى الله عليه وسلم: «خيرت بين الشفاعة وبين أن يدخل شطر أمتي الجنة فاخترت الشفاعة؛ لأنها أعم وأكفى أترونها للمؤمنين المتقين؟ لا، ولكنها للمذنبين الخطائين» [7].
فالحديث واضح في أن الشفاعة حق لعصاة المؤمنين، وليست لزيادة الدرجات وإنما هي لإسقاط العذاب عن المذنبين المستحقين للعقاب.
وقد أكد ذلك النبي صاحب الإبانة في باب الكلام في الشفاعة، والخروج من النار حيث قال: (ويقال لهـم: قد أجمع المسلمون أن للرسول صلى الله عليه وسلم شفاعة- فلمن الشفاعة؟ هي للمذنبين المرتكبين الكبائر أو للمؤمنين المخلصين؟ فإن قالوا: للمذنبين المرتكبين الكبائر وافقوا وإن قالوا للمؤمنين المبشرين بالجنة الموعودين بها قيل لهم. فإذا كانوا بالجنة موعودين وبها مبشرين والله عز وجل وعده لا يخلف فما معنى الشفاعة لقوم لا يجوز عندكم أن يدخلهم الله جناته؟ وما معنى قولكم قد استحقوها على الله واستوجبوها عليه؟ وإذا كان الله عز وجل لا يظلم مثقال ذرة كان تأخيرهم عن الجنة ظلمًا، وإنما يشفع الشفعاء إلى الله وعز وجل في أن لا يعلم على مذاهبكم تعالى الله عن افترائكم عليه علوًّا كبيرًا، فإن قالوا- يشفع النبي صلى الله عليه وسلم إلى الله عز جل في أن يزيدهم من

---

[1] (?) تفسير البيضاوي جـ2، ص 33.
[2] (?) الكشاف للزمخشري جـ2، ص237، تنزيه القرآن عن المطاعن ص367.
[3] (?) سورة الزلزلة آية 7
[4] (?) سورة التوبة آية 72
[5] (?) سورة الكهف آية 107
[6] (?) شرح العقائد النسفية ص123، ص124.
[7] (?) سنن ابن ماجه جـ2 ص 1441.

فضله لا في أن يدخلهم جناته، قيل لهم: أوليس قد وعدهم الله ذلك؟ فقال: «ليوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله» [1]، والله عز وجل لا يخلف وعده فإنما يشفع إلى الله عز وجل عندكم في أن لا يخلف وعده، وهذا جهل من قولكم، وإنما الشفاعة المعقولة فيمن استحق عقابًا أن يوضع عنه عقابه، أو في من لم يعده شيئًا أن يتفضل به عليه، فأما إذا كان الوعد بالتفضل سابقًا فلا وجه لهذا[2].

وأيد هذا القول الشيخ السيد سابق حيث قال: «ثم يشفع الرسول بعد أن يأذن الله له، وبعد انتهاء مدة العذاب في خروج العاصي من النار، فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم، يشفع لأهل الكبائر بعد دخولهم النار، فيتقبل الله شفاعته فيهم، ويخرجهم منها، وتكون الشفاعة إظهارًا لكرامة الشافع عند الله، وإظهار فضله صلى الله عليه وسلم، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه ولمسلم قال: "لكل نبي دعوة مستجابة يدعو بها، وأريد أن أختبئ دعوتي شفاعة لأمتي في الآخرة"، وزاد مسلم "فهي نائلة إن شاء الله تعالى من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا[3].

فقد تعددت الروايات في إثبات أن المؤمن لا يخلد في النار، وأن الشفاعة حق لعصاة المؤمنين، وليست لزيادة الدرجات وهي كلها أحاديث صحيحة ذكرت في الأخبار الصحاح.

وعلى ذلك فالشفاعة التي ادخرها صلى الله عليه وسلم للمؤمنين حق، وأهل الكبائر من أمته لا يخلدون في النار إذا ماتوا وهم موحدون، وأمرهم موكل لله تعالى إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته. والله أعلم.

---

[1] (?) سورة فاطر آية 30

[2] (?) الإبانة للأشعري ص64

[3] (?) صحيح مسلم جـ3، ص74، وصحيح البخاري جـ8، ص82.

الخاتمة

الشفاعة ثابتة بالقرآن الكريم والسنة النبوية، وهي جائزة عقلًا، ودليل ذلك جواز غفران الذنوب عقلًا وسمعًا، قال تعالى: {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء} [1] فشفاعة المولى عبارة عن عفوه ورحمته، ولا يشفع أحد إلا بإذنه تعالى ورضاه، وإذن الله تعالى غيب لا يعلمه غيره فلا يصح التواكل والاعتماد عليها لأنه لا ينفع أحدًا في الآخرة إلا طاعته ورضاه.

وليس معنى الشفاعة أن الله سبحانه وتعالى يرجع عن إرادة كان أرادها لأجل الشافع، وإنما هي إظهار كرامة للشافع ومنزلته عند ربه بتنفيذ الإرادة الأزلية عقيب دعائه.

وقد أجمعت الأمة على أن لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم شفاعة في الآخرة، ولكنهم اختلفوا في شفاعته صلى الله عليه وسلم لمن تكون؟

فذهب أهل السنة إلى أن شفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم تكون في حق المؤمنين جميعًا، وتأثيرها يكون في إسقاط العذاب من المذنبين الذين توعدهم الله بالعقاب، وخالفت المعتزلة جمهور المسلمين من أهل السنة، فقالوا: إنها للمستحقين للثواب، وتأثيرها في أن تحصل زيادة من المنافع على قدر ما استحقوه.

ومذهب المعتزلة قائم على عدم جواز الشفاعة لمن ارتكب كبيرة ومات ولم يتب منها فهو مخلد في النار ولا يجوز أن يعفو الله تعالى عنه، ويرتبط موقفهم هذا بالأصل الثالث من أصولهم الخمسة وهو "الوعد والوعيد" فالله تعالى وعد المطيعين بالثواب وتوعد العصاة بالعقاب، وهو تعالى يفعل ما وعد به وتوعد عليه لا محالة، ولا يجوز عليه الخلف والكذب.

ولقد احتج المعتزلة على مذهبهم هذا بآيات قرآنية استدلوا منها على نفي الصفات للعصاة من
المؤمنين، إلا أن استدلالهم بهده الآيات ليست في محلها، فقد صرح أهل السنة بأن هذا الآيات نزلت في شأن الكفار والمشركين، ولم ترد في حق المؤمنين، ودليل ذلك وجود آيات أخرى دالة على ثبوت شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم للعصاة من المؤمنين.

وعلى ذلك فمذهب أهل السنة هو المذهب الحق، وأن الشفاعة ثابتة للعصاة من المؤمنين، وأن المؤمن العاصي لا يخلد في النار إذا مات على التوحيد بنص القرآن الكريم والأحاديث النبوية، الشريفة، بل هو في مشيئة الله إن شاء غفر له وعفا عنه بفضله وإن شاء عذبه في النار بعدله، ثم يخرجه من النار برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته.

---

[1] (?) سورة النساء آية 48.

المراجع

(1) القرآن الكريم
(2) التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي- دار الكتب العلمية.
(3) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم الزمخشري- دار الفكر للطباعة والنشر.
(4) تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير- دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي.
(5) تفسير روح المعاني للعلامة الألوسي- دار إحياء التراث العربي ببيروت- لبنان.
(6) تفسير القاسمي للإمام جمال الدين القاسمي- إحياء دار الكتب المصرية الطبعة الأولى سنة 1378هـ، 1989م.
(7) في ظلال القرآن سيد قطب دار الشروق 1396 هـ- 1976م.
(8) تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن للإمام شمس الدين القرطبي- دار الغد العربي الطبعة الأولى 1409هـ - 1989م.
(9) تفسير القرآن الحكيم للشيخ رشيد رضا.
(10) التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم للشيخ منصور ناصف الطبعة الثالثة 1381 هـ- 1962م.
(11) فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري- المطبعة السلفية.
(12) صحيح مسلم بشح النووي- المطبعة المصرية.
(13) سنن ابن ماجه- طبعة عيسى البابي الحلبي.
(14) الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي- مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الأولى 1356هـ - 1937م
(15) مسند الإمام أحمد بن حنبل- المكتب الإسلامي في الطباعة والنشر.
(16) سنن أبي داود الطبعة الأولى 1371 هـ- 1952م مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
(17) تحفة الأحوذي شرح صحيح الترمذي- طبعة دار العلم السورية.
(18) لسان العرب لابن منظور- دار المعارف القاهرة.
(19) المنجد في اللغة والأعلام- دار المشرق بيروت.
(20) النهاية لابن كثير الطبعة الأولى- دار الكتب الحديثة.
(21) الدين الخالص السيد محمد صديق حسن القنوجي البخاري مكتبة دار العروبة القاهرة.
(22) الشرح الجديد لجوهرة التوحيد الشيخ محمد العدوى طبعة 1947م.
(23) شرح التفتازاني على العقائد النسفية- دار إحياء الكتب العربية.
(24) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار- مكتبة وهبة الطبعة الأولى.
(23) تحفة المريد على جوهرة التوحيد الشيخ البيجوري مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1358هـ - 1939م.
(26) المواقف في علم الكلام، الإيجي مكتبة المتنبي- القاهرة.
(27) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة للشيخ ابن تيميه مكتبة القاهرة الطبعة الثانية 1388هـ - 1968م.

(38) كتاب التوحيد، الشيخ محمد بن عبد الوهاب المطبعة السلفية.
(29) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم- مكتبة السلام العالمية.
(30) الإيمان لابن تيمية- دار الطباعة المحمدية.
(31) مقالات الإسلاميين الأشعري- مكتبة النهضة المصرية 1969م.
(33) الإرشاد لإمام الحرمين الجويني- مكتبة الخانجي بمصر 1369هـ - 1950م.
(33) الملل والنحل للشهرستاني مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1387هـ- 1950م.
(34) تنزيه القرآن من المطاعن للقاضي عبد الجبار.
(33) أحكام عصاة المؤمنين لابن تيمية- دار الكلمة الطيبة.
(36) الشفاعة العظمى للإمام الفخر الرازي المكتبة الأزهرية للتراث1409 هـ- 1989م.
(37) معالم أصول الدين للإمام الفخر الرازي- مكتبة الكليات الأزهرية.
(38) الأربعين في أصول الدين للإمام الفخر الرازي- مكتبة الكليات الأزهرية.
(39) العقائد الإسلامية السيد سابق- دار الفكر ببيروت الطبعة الثالثة 1403هـ - 1982م.
(40) العقيدة النظامية للإمام الحرمين الجويني- مكتبة الكليات الأزهرية 1978م.
(41) أصول الدين للإمام عبد القاهر البغدادي- دار الآفاق الجديدة ببيروت الطبعة الأولى 1401هـ- 1981م.
(42) شرح الطحاوية في العقيدة السلفية- مكتبة المعارف بالرياض1402 هـ- 1982م.
(43) الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري تحقيق د. فوقية حسين- دار الكتاب للنشر والتوزيع الطبعة الثانية 1987م.
(44) شرح مطالع الأنظار على طوالع الأنوار الأصفهاني ط1 المطبعة الخيرية بمصر 1323هـ.

(45) الإنصاف للقاضي أبي بكر الباقلاني- مؤسسة الخانجي للطباعة والنشر الطبعة الثانية 1382هـ - 1963.